NEU PRESS cilt / volume: 55 • sayı / issue: 1 • summer / yaz 2025
e-ISSN: 2149-0015
akif

Araştırma Makalesi / Research Article

Türkiye'deki İslami Bankaların Ekonomik Sektörleri Finanse Etmedeki Rolü*

İzzettin ASLAN[1] Adnan RABABAH[2]

[1] Doktora Öğrencisi, Yermük Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi, İslam İktisadı ve İslami Bankacılık Anabilim Dalı, İrbid, Ürdün
PhD Candidate, Yarmouk University, Faculty of Sharia, Department of İslamic Economics and Banking, Irbid, Jordan
ORCID: https://orcid.org/0000-0002-1129-8768 | ROD ID: https://ror.org/004mbaj56 | izzettinnaslan@gmail.com
***Corresponding Author*/Sorumlu Yazar**

[2] Prof. Dr., Yermük Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi, İslam İktisadı ve İslami Bankacılık Anabilim Dalı, İrbid, Ürdün
Professor, Yarmouk University, Faculty of Sharia, Department of İslamic Economics and Banking, Irbid, Jordan
ORCID: https://orcid.org/0000-0002-9082-1878 | ROD ID: https://ror.org/004mbaj56 | adnanr@yu.edu.jo

Makale Bilgileri

Makale Geçmişi
Geliş: 25.03.2025
Kabul: 29.05.2025
Yayın: 30.06.2025

Anahtar Kelimeler:
İslam Hukuku,
İslami Bankacılık,
Türkiye Katılım Bankaları,
Ekonomik Kalkınma,
Ekonomik Sektörlerin Finansmanı.

Öz

Bu çalışma, Türkiye'deki İslami bankacılık finansmanının ekonomik önemini analiz etmeyi ve 2014-2023 yılları arasında farklı ekonomik sektörler üzerindeki etkisini ortaya koymayı amaçlamaktadır. Çalışma, Türkiye'deki İslami bankaların yıllık raporlarının yanı sıra Bankacılık Düzenleme ve Denetleme Kurumu (BDDK) verilerinin analizine dayanmıştır. Bu analizler sonucunda, Türkiye'deki İslami bankaların bankacılık sektöründeki paylarını artırdığı görülmüştür. Özellikle hükümetin yeni kamu İslami bankaları kurarak sektöre girmesi, müşteri güvenini güçlendirmiş ve İslami bankacılık hizmetlerine olan ilgiyi artırmıştır. Araştırma ayrıca, finansmanın en büyük kısmının hizmet sektörüne (%37,96) yönlendirildiğini ve bunu sanayi sektörünün (%37,68) takip ettiğini ortaya koymaktadır. Çalışma, İslami finansmanı destekleyen politikaların güçlendirilmesini önermektedir; ayrıca İslami bankaların finansal ürün çeşitliliğini özellikle üretim odaklı sektörlerde genişletmesi ve murabaha gibi vadeli satış sözleşmelerine aşırı bağlılığını azaltması gerektiğini vurgulamaktadır.

The Role of Turkish Islamic Banks in Financing Economic Sectors

Article Info

Article History
Received: 25.03.2025
Accepted: 29.05.2025
Published: 30.06.2025

Keywords:
Islamic Law,
Islamic Banking,
Participation Banks in Türkiye,
Economic Development,
Financing of Economic Sectors.

Abstract

This study aims to analyse the economic significance of Islamic banking finance in Türkiye and assess its impact on various economic sectors between 2014 and 2023.The research is based on an analysis of annual reports from Turkish Islamic banks, along with data from the Banking Regulation and Supervision Agency (BRSA). The findings indicate that Turkish Islamic banks have expanded their share within the national banking sector, particularly following the government's involvement through the establishment of new state-owned Islamic banks. This intervention has contributed to increased customer confidence, thereby fostering greater demand for Islamic banking services. Furthermore, the study reveals that the majority of Islamic financing is allocated to the service sector (37.96%), followed closely by the industrial sector (37.68%). The study recommends the reinforcement of policies that support Islamic finance and urges Islamic banks to diversify their financial product offerings, particularly in productive sectors, in order to meet the needs of various economic activities and to reduce excessive reliance on murābaḥah-based deferred sale contracts.

Atıf/Citation: Aslan, İzzettin – Rababah Adnan. "Türkiye'deki İslami Bankaların Ekonomik Sektörleri Finanse Etmedeki Rolü". *Akif* 55/1 (2025), 24-51. https://doi.org/10.51121/akif.2025.75

*__Etik Beyan/Ethical Statement:__ Bu makale devam etmekte olan "Türkiye'deki İslami Bankacılık Deneyimi: Takdim ve Değerlendirme" başlıklı doktora tez çalışmasından türetilmiştir. / This article is derived from the ongoing PhD dissertation titled "Islamic Banking Experience in Türkiye: (Review and Evaluation)".

"This article is licensed under a **Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License** (CC BY-NC 4.0)" / Bu makale, **Atıf-GayriTicari (CC BY-NC 4.0) Uluslararası Lisansı** altında lisanslanmıştır."

دور المصارف الإسلامية التركية في تمويل القطاعات الاقتصادية

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في تركيا، وإظهار أثره على مختلف القطاعات الاقتصادية من عام 2014 إلى عام 2023. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل التقارير السنوية للبنوك الإسلامية التركية، بالإضافة إلى بيانات هيئة التنظيم والرقابة المصرفية، مما أتاح للتوصل إلى نتائج تفيد بأن المصارف الإسلامية التركية زادت حصتها في القطاع المصرفي التركي، وخاصة بعد دخول الحكومة في القطاع المصرفي من خلال إنشاء مصارف حكومية جديدة إسلامية، مما عزز ثقة العملاء فأدى إلى زيادة في الإقبال على الخدمات المصرفية الإسلامية. كما تبين من خلال الدراسة أن الجزء الأكبر من التمويل موجه للقطاع الخدمي (37.96%) ويليه القطاع الصناعي (37.68%). وتوصي الدراسة بتعزيز السياسات الداعمة للتمويل الإسلامي، كما ينبغي على المصارف الإسلامية أن توسّع نطاق منتجاتها المالية، خصوصا في القطاعات الإنتاجية، لتلبية احتياجات مختلف الأنشطة الاقتصادية وأن تقلّل من اعتمادها على التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، المصارف التشاركية التركية، التنمية الاقتصادية، تمويل القطاعات الاقتصادية، القطاع المصرفي التركي.

المقدمة

يُعدّ التمويل المصرفي الإسلامي من أبرز القطاعات المالية نمواً في العالم، حيث استطاع أن يثبت جدارته كبديل مبتكر ومتكامل للنظام المصرفي التقليدي (الربوي).وقد أصبحت المصارف الاسلامية واقعاً عملياً تطبق في معظم بلدان العالم باعتبارها نشاطاً ائتمانياً جديدًا، حيث صارت الخدمات الائتمانية التي تقدمها تنافس تلك التي تقدمها البنوك التقليدية. وتعد المصارف الإسلامية من أبرز الابتكارات المالية الحديثة، إذ نجحت في تقديم حلول مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما لبّى احتياجات المجتمعات الإسلامية والعالمية على حد سواء.

لقد ساهمت هذه المصارف بشكل مباشر في دعم القطاعات الاقتصادية المهمة عبر توفير التمويل اللازم للمشاريع، ودعم الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة وغيرها من القطاعات التي تهدف إلى دفع عجلة الاقتصاد، بالإضافة إلى تعزيز دور الاقتصاد الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية. وعبر تبني صيغ تمويلية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ومن بين النماذج العملية النموذج التركي، فالمصارف الإسلامية التركية قدّمت حلولا تمويلية مستدامة تُسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية. فجاء هذا البحث ليسلط الضوء على دور المصارف الإسلامية التركية في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد التركي وتحليل البيانات المالية المتعلقة بهذا الدور من خلال عرض الجداول والإحصاءات وتقديم التفسيرات المالية المناسبة.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تتبع تطور التمويل المقدم من المصارف الإسلامية التركية للقطاعات الاقتصادية المختلفة بين عامي 2014 و2023، وتحليل مؤشرات النمو والتوزيع القطاعي بالمقارنة مع المصارف التقليدية. وتم الاعتماد في ذلك على البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية للمصارف، والإحصاءات الرسمية الصادرة عن هيئة التنظيم والرقابة المصرفية.

1. مفهوم المصارف الإسلامية وخصائصها

1.1. مفهوم المصارف الإسلامية:

المصارف الإسلامية هي "شركات مساهمة عامة مرخصة قانوناً تسعى إلى الربح عبر مزاولة النشاط المصرفي بتلقي الموارد المالية من الجمهور والتعهد بتنميتها مع مواردها الذاتية، وتقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام المعاملات في الشريعة الإسلامية."[1]

[1] عبد الجبار السبهاني، الوجيز في التمويل والاستثمار وضعياً وإسلامياً (إربد: مطبعة حلاوة، 1436)، 125.

على الرغم من حداثة تجربة المصارف الإسلامية مقارنة بتاريخ المصارف التقليدية، إلا أنها استطاعت تحقيق مكانة مميزة في القطاع المصرفي العالمي. ويعود هذا إلى رغبة شريحة كبيرة من المجتمعات الإسلامية في التعامل مع مؤسسات مالية تتوافق في معاملاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية، بعيدًا عن التعاملات الربوية.

كما تُعدّ المصارف الإسلامية في شكلها المعاصر إحياءً لجانب من جوانب النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي يعتمد على مبادئ المشاركة في الربح والخسارة وتجنب الربا. وقد أدى نمو الوعي الاقتصادي الإسلامي إلى ظهور هذه المصارف كبديل مبتكر ومتكامل، يقدم خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويعزز التكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.[2]

وقد تأسست المصارف الإسلامية بهدف تقديم بديل عن المصارف الربوية من خلال تجنب التمويل القائم على الفائدة وتعزيز المشاركة الفعلية في الأنشطة الاقتصادية. إلا أن الواقع التطبيقي أظهر تركيزاً كبيراً من قبل هذه المصارف على منتجات المداينة، مثل المرابحة للآمر بالشراء والإجارة المنتهية بالتمليك، نظراً لانخفاض مخاطرها النسبية مقارنة بالصيغ الأخرى. كما أثار هذا التوجه تساؤلات حول مدى مساهمتها المباشرة في القطاعات الإنتاجية، وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل طبيعة التوزيع القطاعي للتمويل المقدم من المصارف الإسلامية التركية، بهدف تقويم مدى مساهمتها في دعم الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، وتقديم رؤى أكثر شمولية لواقع التمويل الإسلامي في تركيا.

2.1. خصائص المصارف الإسلامية

تتسم المصارف الاسلامية بعدة خصائص تميزها عن غيرها ومن أهمها:

١-الخصائص العقائدية: تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تلتزم بتحريم الفائدة وتجنب المعاملات غير الشرعية، مما يجعلها جزءًا من النظام المالي الإسلامي القائم على القيم الدينية.

٢- الصفة الاستثمارية: تعتمد المصارف الإسلامية على نموذج الوساطة المالية القائم على المشاركة في الربح والخسارة بدلًا من الفائدة، مما يجعل الاستثمار جوهر نشاطها. وتحرص على دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات لضمان نجاحها، سواء باستثمار أموالها مباشرة أو من خلال المشاركة بأنواعها المختلفة، مما يسهم في دعم ريادة الأعمال وتعزيز الاقتصاد الإنتاجي.[3]

٣- الربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تؤدي المصارف الإسلامية دورًا مزدوجًا، إذ لا تقتصر على تحقيق الربح، بل تهدف إلى تنمية المجتمع من خلال توجيه الاستثمارات نحو مشاريع تحقق منفعة اقتصادية واجتماعية، مما يعزز التكافل والتنمية المستدامة.[4]

2. نشأة المصارف الإسلامية في تركيا وتطورها

1.2. نشأة المصارف الإسلامية في تركيا

بدأت فكرة المصارف الإسلامية بشكلها الحديث في عام 1963، عندما قام أحمد النجار بإنشاء أول بنك إسلامي في مصر. وكان الهدف من تأسيس هذا البنك جمع مدخرات أصحاب الدخول المحدودة واستثمارها وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. إلا أن هذا المشروع

[2] حسين علي قبلان، دور المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمار: دراسة حالة: الجمهورية العربية السورية (دمشق: جامعة دمشق، رسالة ماجستير، 2008)، 16–18.

[3] افتخار محمد الرفيعي وآخرون، "المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية 31 (2012)، 22.

[4] في بسط ذلك انظر: عبد الرزاق رحيم الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 1997)، 191–197.

لم يستمر سوى ثلاث سنوات، حيث أُغلِق في عام 1967. ومع ذلك، ساهمت هذه التجربة في لفت الأنظار إلى إمكانية وجود نظام مالي بديل خالٍ من الفوائد. في السبعينيات، بدأت المصارف الإسلامية بالظهور في عدد من الدول، بفضل مبادرات القطاع الخاص، كما أن بعض البنوك التقليدية أنشأت نوافذ خاصة بالمعاملات الإسلامية. [5]

وقد شهدت تركيا بعض المحاولات التمهيدية لتأسيس نظام اقتصادي يتوافق مع القيم الإسلامية قبل ظهور المصارف الإسلامية بصورتها الرسمية. ومن أبرز هذه المحاولات تأسيس شركة "المحرك الفضي" عام 1956 بمبادرة من نجم الدين أربكان، الذي سعى إلى تعزيز الإنتاج المحلي ودعم الصناعة الوطنية بهدف تقليل الاعتماد على الواردات الأجنبية. وقد اعتمد أربكان في رؤيته على نماذج اقتصادية تتماشى مع القيم الإسلامية، من خلال تشجيع التصنيع المحلي وتنمية القدرات الوطنية.

كما لعبت تركيا دورًا بارزًا في تأسيس "البنك الإسلامي للتنمية"، حيث كانت من الأعضاء المؤسسين وساهمت بشكل فعّال في دعمه، مما يعكس التوجه نحو بناء اقتصاد إسلامي عالمي. وقد ساعد هذا الدور في تعزيز الوعي بالمصرفية الإسلامية داخل تركيا، ومهّد الطريق أمام ظهور المصارف الإسلامية فيها من خلال نقل الخبرات المالية الإسلامية وتطوير نماذج تمويلية مبتكرة. إضافة إلى ذلك، ساهم "بنك الاستثمار الصناعي والعمّالي الحكومي" (1975–1978) في تقديم حلول مالية مبتكرة للمستثمرين الراغبين في تجنب التعاملات الربوية، مما مهد الطريق أمام نشوء المصارف الإسلامية في تركيا. [6]

رغم هذه الجهود الأولية، فإن الانطلاقة القانونية الفعلية في المصرفية الإسلامية في تركيا جاءت في عهد حكومة ترغوت أوزال. في عام 1983، صدر المرسوم بقانون رقم 7506/83، الذي أتاح تأسيس "مؤسسات التمويل الخاصة" كبديل مصرفي يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. [7] وفي هذا الإطار، يُعد بنك البركة التركي (Albaraka Türk) أول بنك تشاركي(إسلامي) في تركيا، حيث تأسست سنة 1984م، تلاه تأسيس البنك الكويتي التركي (Kuveyt Türk) عام 1989م، ثم بنك تركيا فينانس (Türkiye Finans). ترخيص لمزاولة العمل المصرفي الإسلامي، مما مهّد الطريق لظهور النظام المصرفي الإسلامي في تركيا.

في عهد حكومة رجب طيب أردوغان، شهد القطاع تحولًا كبيرًا مع صدور قانون البنوك رقم 5411 عام 2005، حيث تغيّر مسمى "مؤسسات التمويل الخاصة" إلى "البنوك التشاركية"[8] لتعزيز وضوح هويتها.[9] في إطار الخطة العاشرة للتنمية (2014–2018)، تم وضع أهداف استراتيجية لزيادة حصة المصارف التشاركية (الإسلامية) في الأسواق المالية العالمية، بما يتماشى مع رؤية تركيا لتعزيز التمويل الإسلامي كبديل مبتكر في النظام المالي. شملت هذه الأهداف تطوير منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وزيادة التوعية المجتمعية بأهمية

---

[5] في بسط ذلك انظر: عبد الجبار السبهاني, الوجيز في المصارف الإسلامية (إربد: مطبعة حلاوة, 2014), 71–72; الهيتي, المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق, 174–183.

[6] Ahmet Alanlı, Bir Kamu Politika Analizi: Türk Katılım Bankacılığı Sisteminin Oluşturulması ve Geliştirilmesi (Isparta: SDÜ Sosyal Bilimler Enstitüsü, Doktora Tezi, 2021), 117–121.

[7] [لقد عرفت مؤسسات التمويل الخاصة بأنها: تقدم الخدمات المالية الرئيسية الثلاثة الموجودة في النظام المصرفي التقليدي، وهي جمع الأموال، وتقديم التمويل، والخدمات المصرفية العامة (مثل الشيكات، والسندات، والتحويل الإلكتروني للأموال، والتحويلات، والمعاملات الخارجية)، وذلك مع الالتزام بقيمها الخاصة.....]. نقلا من

Temel Hazıroğlu، "Türkiye'de Katılım Bankacılığı Fikrinin Doğuşu ve Kavramsal Önemi"، İslam Ekonomisi ve Finansı Dergisi 2/1 (2016), 6.

[8] ويقصد بالبنوك التشاركية تلك المصارف التي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تُعرف دوليًا بالمصارف الإسلامية وفق الاستخدام الشائع في الأدبيات المالية والمصرفية.

[9] M.E. Özcan - Temel Hazıroğlu، "Bankacılıkta Yeni Bir Boyut: Katılım Bankacılığı"، Bereket Dergisi 3/9 (2000)، 193.

التمويل الإسلامي، إضافة إلى توسيع نطاق المؤسسات المالية الإسلامية. بناءً على هذه الاستراتيجية، حيث شملت المصارف الإسلامية الحكومية إلى القطاع المصرفي لتعزيز التنافسية وزيادة الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في تركيا.[10]

في ضوء هذه الاستراتيجية، قدمت الحكومة التركية دعمًا مباشرًا لتعزيز المصرفية الإسلامية، حيث تم تأسيس البنك الزراعي التشاركي (Ziraat Katılım) في 15 أكتوبر 2014، وبدأ نشاطه المصرفي في عام 2015. تبعه بنك الوقف التشاركي (Vakıf Katılım)، الذي حصل على ترخيص التشغيل عام 2016، ثم بنك الأملاك التشاركي (Emlak Katılım) عام 2019، والذي ركّز بشكل خاص على قطاع الإسكان.[11] ورغم أن المصارف التشاركية(الإسلامية) الحكومية حديثة العهد، فقد استطاعت تحقيق حصة سوقية تتراوح بين 30 % و35% من إجمالي قطاع المصرفية الإسلامية، مما يعكس دورها المتنامي في تطوير هذا المجال.[12]

وفي عام 2023، شهد القطاع توسعًا جديدًا مع منح تصاريح العمل لـ بنك دنيا التشاركي (Dünya Katılım)، إضافة إلى بنكين تشاركيين رقميين هما بنك T.O.M التشاركي وبنك حياة للتمويل التشاركي،[13] ليصل بذلك عدد البنوك التشاركية في تركيا إلى تسعة بنوك، تتوزع بين ثلاثة بنوك برأس مال أجنبي–محلي، وثلاثة بنوك برأس مال حكومي، وثلاثة بنوك برأس مال محلي.

يتضح من هذا التطور التاريخي أن المصرفية الإسلامية في تركيا لم تكن وليدة الصدفة، بل جاءت نتيجة تراكمات اقتصادية وتشريعية أسهمت في تشكيل بيئة مالية داعمة لهذا النموذج. وبينما لعب القطاع الخاص دورًا أساسيًا في البدايات، فإن دخول البنوك التشاركية(الإسلامية) الحكومية قد عزز حضور المصرفية الإسلامية في السوق المالية التركية، مما يجعلها عنصرًا استراتيجيًا في النظام المصرفي للبلاد[14].

2.2. تطور المصارف الإسلامية التركية

عند دراسة تطور المصارف الإسلامية التركية، من المفيد أولاً تحديد موقعها ضمن النظام المصرفي الإسلامي العالمي. وفي هذا السياق سيتم تقديم لمحة عامة عن واقع المصارف الإسلامية على المستوى العالمي، يليها تحليل التطورات المتعلقة بالمصارف الإسلامية التركية من حيث الأصول، والودائع والتمويل، بالإضافة إلى عدد الفروع والموظفين.

[10] T.C. Cumhurbaşkanlığı Strateji ve Bütçe Başkanlığı, Onuncu Kalkınma Planı (2014-2018) (Ankara: Strateji ve Bütçe Başkanlığı, 2013), 72, 157.

[11] Türkiye Katılım Bankaları Birliği, Katılım Bankacılığı Sektör Raporu (2023) (İstanbul: Türkiye Katılım Bankaları Birliği, 2024), 15.

[12] Dursun Yalçınkaya, Katılım bankacılığı sektöründe kamu katılım bankalarının rolü ve önemi: Türkiye örneği (Aydın: Aydın Adnan Menderes Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, Yüksek Lisans Tezi, 2022), 66.

[13] (TKBB, 13 Kasım 2024).

[14] ولمزيد من التفصيل، يُنظر: الاتحاد التركي للبنوك التشاركية، واقع الصناعة المالية التشاركية في تركيا (إسطنبول: دار يونيفست، 2024)، 19-37.

جدول رقم 1. تطور أصول النظام المصرفي الإسلامي العالمي بين عامي 2018 و2023 (بالمليار دولار أمريكي)

الدولة	إجمالي الأصول (مليار دولار أمريكي) (2018)	الحصة السوقية (2018) (%)	إجمالي الأصول (مليار دولار أمريكي) (2023)	الحصة السوقية (2023) (%)	التغير في الأصول (مليار دولار أمريكي)	نسبة التغير(%)
إيران	488	%27.73	1482	%41.51	+994	%203.69
السعودية	390	%22.16	794	%22.23	+404	%103.59
ماليزيا	214	%12.16	275	%7.70	+61	%28.50
الإمارات	194	%11.02	274	%7.67	+80	%41.24
الكويت	100	%5.68	179	%5.01	+79	%79.00
البحرين	35	%1.99	126	%3.53	+91	%260.00
قطر	97	%5.51	116	%3.25	+19	%19.59
تركيا	39	%2.22	69	%1.93	+30	%76.92
بنغلاديش	36	%2.05	52	%1.46	+16	%44.44
إندونيسيا	28	%1.59	53	%1.48	+25	%89.29
الدول الأخرى	139	%7.90	150	%4.20	+11	%7.91
إجمالي الأصول	**1760**	**%100**	**3570**	**%100**	**+1810**	**%102.84**

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى تقارير المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص للفترة من 2018 إلى 2023. [15]

لقد شهدت المصرفية الإسلامية العالمية نموًا ملحوظًا خلال الفترة 2018–2023، حيث ارتفع إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية من 1.76 تريليون دولار إلى 3.57 تريليون دولار، بمعدل نمو 102.84%. وقد تصدرت إيران قائمة الدول الأسرع نموًا، حيث سجلت زيادة بنسبة 203.69%، ما رفع حصتها السوقية من 27.73% إلى 41.51 % من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية العالمية. وعلى الرغم من تحقيق ماليزيا والإمارات نموًا في الأصول، إلا أن حصتهما السوقية تراجعت نتيجة للنمو المتسارع في دول أخرى.

[15] المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (المؤسسة) مؤسسة مالية تنموية متعددة الأطراف تابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. تأسست المؤسسة في نوفمبر تشرين الثاني عام 1999 لدعم التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء من خلال توفير التمويل لمشروعات القطاع الخاص، وتشجيع المنافسة وروح المبادرة، وتقديم الخدمات الاستشارية للحكومات وتشجيع الاستثمارات عبر الحدود. يبلغ رأسمال المؤسسة المصرح به 4 مليار دولار أمريكي منها 2 مليار دولار أمريكي متاح للاكتتاب. ويتكون هيكل المساهمين في رأسمال المؤسسة من البنك الإسلامي للتنمية (45٪)، و56 دولة عضو (46٪) و5 مؤسسات مالية عامة (9٪). المصدر: (ICD, 5 Aralık 2024).

أما في تركيا فقد بلغت قيمة الأصول المصرفية الإسلامية 39 مليار دولار في عام 2018، ما يمثل 2.22% من إجمالي الأصول المصرفي الإسلامي عالمياً. وبحلول عام 2023 ارتفعت هذه الأصول إلى 69 مليار دولار. وعلى الرغم من تحقيق القطاع نموًا بنسبة 76.92 %خلال هذه الفترة، إلا أن هذا المعدل كان أقل من المعدل العالمي البالغ 102.84%، كما أن هذا الارتفاع كان محدودًا نسبيًا. ورغم ذلك، فإن الزيادة في الأصول تعكس استمرار التوسع والطلب المتزايد على المصرفية الإسلامية، وقد ولوحظ انخفاض طفيف في حصتها العالمية من 2.22% إلى 1.93%[16].

وبالنظر إلى وضع المصارف الإسلامية العالمية من حيث إجمالي الأصول بين عام 2018م و2023م، يلاحظ أن تركيا احتلت المرتبة الثامنة في التصنيف، فسيتم التوسع حول وضع المصارف الإسلامية التركية في القطاع المصرفي. وعند التطرق لمباحث توزيع التمويل الإسلامي سيقارن مع القروض الربوية، لذا سيلحق به ذكر البنوك الربوية وبنوك الاستثمار والتنمية[17]، فالغرض من ذكر بنوك الاستثمار والتنمية هو تقديم صورة متكاملة للوضع العام للقطاع المصرفي بجميع أنواعه. أما الغرض الآخر هو أن بنوك الاستثمار والتنمية قد بدأت تلعب دورا فعالاً في التمويل الإسلامي، بعد حصولها على الإذن الممنوح من قبل هيئة التنظيم والرقابة المصرفية، مما سمح لها بتقديم التمويل بأدوات التمويل الإسلامي من خلال آلية "النوافذ".[18]

جدول رقم 2. مقارنة تطور المصارف الإسلامية والقطاع المصرفي العام في تركيا (2014-2023) (مليون ليرة تركية)

السنة	المصارف الإسلامية	معدل النمو(%)	القطاع المصرفي العام	معدل النمو(%)
2014	102.591	-	1.929.656	-
2015	122.196	19,1	2.395.860	24,2
2016	120.070	-1,7	2.533.925	5,8
2017	148.377	23,6	3.053.882	20,5
2018	212.560	43,3	4.209.965	37,8

16 تجدر الإشارة إلى أن تراجع الحصة السوقية لتركيا يعود جزئيًا إلى الانخفاض الكبير في قيمة الليرة التركية خلال هذه الفترة، مما أثر على التقييم الدولاري للأصول المصرفية الإسلامية في البلاد. ورغم هذا التحدي، يظل القطاع المصرفي الإسلامي في تركيا في مسار تصاعدي، مستفيدًا من التوجهات المحلية لتعزيز التمويل الإسلامي وتوسيع نطاق المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

17 البنوك التنموية والاستثمارية تعدّ من المؤسسات المالية الأساسية التي تلعب دورًا محوريًا في دعم المشاريع الكبرى وتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. البنوك التنموية ظهرت نتيجة حاجة الحكومات في هذه الدول إلى تحفيز القطاعات الصناعية الحيوية (مثل قطاع الصلب والبتروكيماويات والنقل) ومواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال تقديم دعم مالي طويل الأجل. تعمل هذه البنوك على تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية مثل تقليل الفقر وعدم المساواة وتعزيز تنمية المناطق الريفية من خلال تمويل المشاريع الاستراتيجية بشكل مستدام.

أما البنوك الاستثمارية، فهي مؤسسات مالية تركز على تقديم خدمات استثمارية للشركات والحكومات، خصوصًا في البلدان ذات الأسواق المالية المتقدمة. تشمل أنشطتها الرئيسية الوساطة في تداول الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية، إضافة إلى تقديم الاستشارات المالية. تتميز هذه البنوك بأنها تربط بين المستثمرين أصحاب الأموال الفائضة والشركات أو المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل طويل الأجل.

ورغم اختلاف تعريفاتها وأنشطتها، تشترك البنوك التنموية والاستثمارية في هدف مشترك يتمثل في دعم البرامج التنموية والمشاريع الكبرى من خلال توفير التمويل طويل الأجل. ومع تطور القطاع المالي منذ تسعينيات القرن الماضي، بدأت البنوك التنموية بتوسيع خدماتها لتشمل بعض المجالات التي كانت تقليديًا مقتصرة على البنوك الاستثمارية، مما جعل تقييم أدائهما معًا ضرورة لفهم دورهما في الاقتصاد. [نقلا من أوكسيزكايا، محمد، وأتان، مراد. "الفعالية المالية للبنوك التنموية والاستثمارية في تركيا خلال الفترة من 2016 إلى 2021: تطبيق باستخدام طريقة CRITIC وطريقة "MABAC. مجلة البحوث المصرفية والمالية، 2023؛ 10(1): 14-32.]

18 (Resmî Gazete, 14 Eylül 2019).

1,5	4.272.480	21,0	257.142	2019
40,5	6.003.775	65,8	426.285	2020
17,4	7.046.810	24,6	530.978	2021
85,9	13.099.876	109,3	1.111.863	2022
61,1	21.098.544	60,7	1.786.533	2023

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات هيئة التنظيم والرقابة المصرفي التركية.

التحليل: شهد القطاع المصرفي الإسلامي، نمواً ملحوظاً بين عامي 2014 و2023، حيث ارتفعت قيمة القطاع المصرفي الإسلامي من 102 مليار ليرة تركية إلى 1.8 ترليون ليرة، وهو ما يعادل زيادة بحوالي 17 ضعفًا (1.641% نمو إجمالي)، وقد تميزت هذه الفترة بارتفاعات ملحوظة خاصة في عامي 2020 و2022 (65،8% و109،3% على التوالي).

في المقابل، نما القطاع المصرفي العام من 1.9ترليون ليرة إلى 21.1ترليون ليرة، أي بزيادة تعادل 11 ضعفًا (992% نمو إجمالي) مع تسجيل معدلات نمو مرتفعة في عامي 2020 و2022 (40،5% و85،9% على التوالي).

أظهرت البيانات أن القطاع المصرفي الإسلامي حقق معدلات نمو أعلى مقارنة بالقطاع المصرفي العام، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للمصارف الإسلامية 40.63%، مقابل 32.74% للقطاع العام. كما أن النمو الإجمالي للمصارف الإسلامية (1641%) تجاوز بشكل كبير نظيره في القطاع العام (992 %).

شكل رقم 1. تطور الحصة السوقية للمصارف الإسلامية التركية (2014-2023)

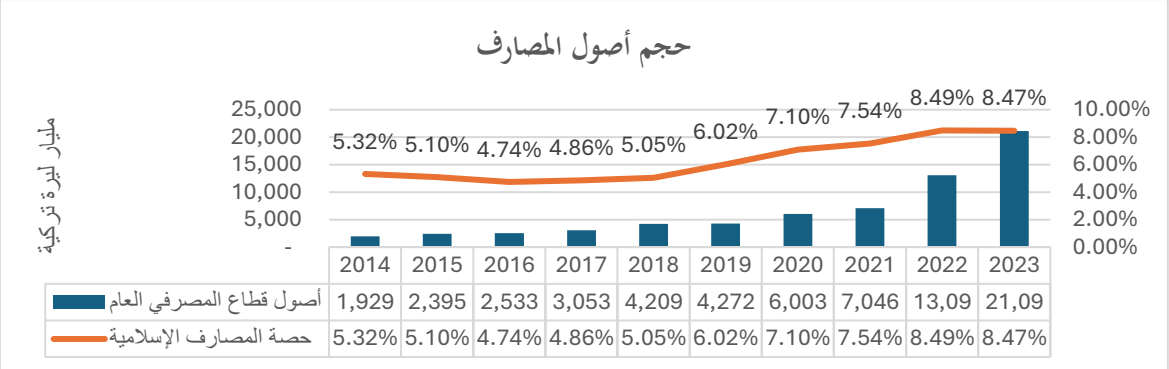

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للقطاع المصرفي التشاركي، (2023)

يوضح هذا الشكل البياني التغيرات التي طرأت على الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في تركيا بين عامي 2014و2023. فقد شهدت هذه المصارف نموًا تدريجيًا، حيث ارتفعت حصتها من 5.32%في عام 2014 إلى 8.47% في عام 2023. ويُلاحظ أن الزيادة أصبحت أكثر وضوحًا بعد عام 2018، مما يعكس اهتمامًا متزايدًا بالتمويل الإسلامي والتوسع في الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، لا تزال المصارف الإسلامية تشغل حيزًا محدودًا مقارنة بالمصارف التقليدية، مما يشير إلى الحاجة إلى مزيد من التطوير والابتكار لزيادة تنافسيتها.

شكل رقم 2. توزيع أصول القطاع المصرفي التركي عام 2023

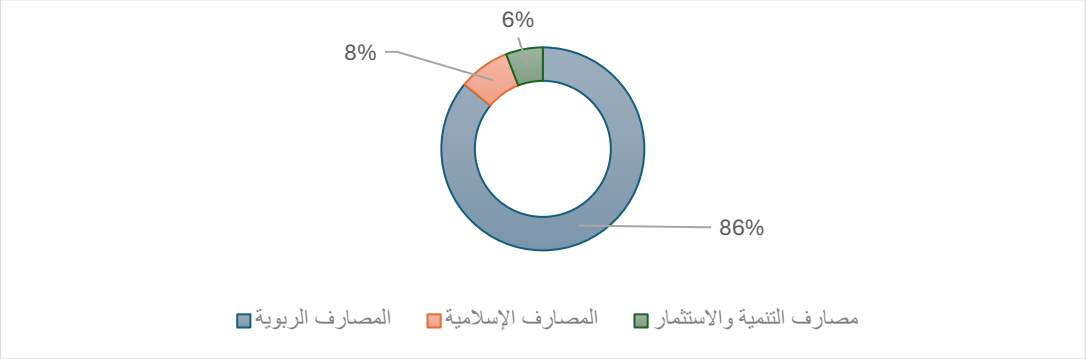

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة التنظيم والرقابة المصرفي التركية (2023)

يُظهر هذا الشكل البياني التوزيع النسبي لأصول القطاع المصرفي التركي لعام 2023، حيث تستحوذ المصارف التقليدية على 86 %من إجمالي الأصول، بينما تبلغ حصة المصارف الإسلامية 8%، في حين تمثل بنوك التنمية والاستثمار 6%.كما يشير هذا التوزيع إلى أن المصارف الإسلامية لا تزال في مرحلة توسع نسبي مقارنة بالمصارف التقليدية، لكنها تحقق تقدمًا مستمرًا في القطاع.

تعكس البيانات المقدمة النمو المتزايد للمصارف الإسلامية في تركيا، إلا أن حصتها لا تزال محدودة مقارنة بالمصارف التقليدية. ولضمان استمرارية هذا النمو وتعزيزه، ينبغي التركيز على تطوير المنتجات المالية الإسلامية، وتعزيز الوعي المجتمعي حول مزايا التمويل الإسلامي، إضافةً إلى دعم البيئة التنظيمية التي تشجع هذا النوع من الأنشطة المصرفية.

شكل رقم 3. التوزيع النسبي لحصص المصارف من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي التركي (2023)

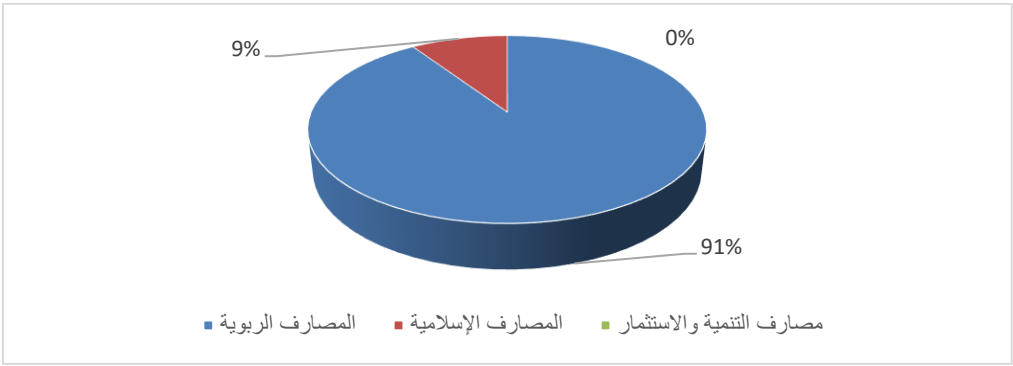

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة التنظيم والرقابة المصرفي التركية. (2023)

يوضح الشكل البياني أعلاه التوزيع النسبي لحصص المصارف من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي التركي لعام 2023. تستحوذ المصارف التقليدية (الربوية) على 91 %من إجمالي الودائع، مما يعكس هيمنتها على السوق المصرفية وقدرتها على جذب المدخرات. في المقابل، لا تزال المصارف الإسلامية تمتلك حصة محدودة تبلغ 9%، وهو ما يشير إلى فرص كبيرة للنمو والتوسع، خاصة في ظل التوجه المتزايد نحو الحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أما بنوك التنمية والاستثمار، فلا تمتلك أي حصة من الودائع (0%)، نظرًا لطبيعة أنشطتها[19] التي تتركز على تمويل المشاريع التنموية والاستثمارية، بدلاً من تقديم خدمات الإيداع التقليدية. وهذا يعكس اختلاف أدوار المؤسسات المصرفية في المنظومة المالية التركية.

شكل رقم 4. التوزيع النسبي لحصص المصارف من إجمالي توظيف الأموال في تركيا (2023)

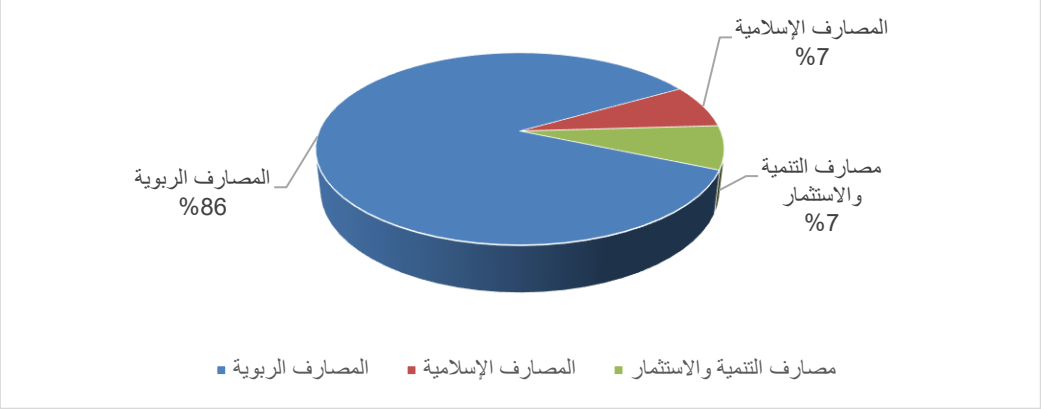

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة التنظيم والرقابة المصرفي التركية (2023)

يعكس الشكل البياني التوزيع النسبي لحصص المصارف من إجمالي توظيف الأموال. حيث تستحوذ البنوك التقليدية (الربوية) على 86% من إجمالي التوظيف المالي، مما يعكس دورها المركزي في سوق الائتمان والتمويل. في المقابل، تبلغ حصة المصارف الإسلامية 7% من إجمالي الأموال، وهي نسبة مماثلة لحصة بنوك التنمية والاستثمار[20] التي تشكل كذلك 7% من السوق.

وعلى الرغم من الحصة المحدودة للمصارف الإسلامية في توظيف الأموال. فقد ارتفع عدد فروعها من 990 فرعًا في عام 2014 إلى 1459 فرعًا في عام 2023، ما يمثل 13.3% من إجمالي فروع القطاع المصرفي. كما ازداد عدد موظفي المصارف الإسلامية إلى 19.728 موظفًا، ما يعادل 9.45% من إجمالي العاملين في القطاع المصرفي التركي، الذي بلغ عدد موظفيه 208.623 موظفًا بنهاية عام 2023.[21]

---

[19] وفقًا لقانون البنوك رقم 5411، المادة 3. يُشير مصطلح "بنك الاستثمار والتنمية "إلى المؤسسات المالية التي تمارس أنشطتها على أساس منح الائتمان، دون قبول الودائع أو أموال المشاركة، بالإضافة إلى المؤسسات التي تُكلَّف بمهام محددة بموجب قوانين خاصة. كما يشمل هذا التعريف فروع المؤسسات المماثلة التي تأسست خارج تركيا وتعمل داخلها.

[20] يُحتمل أن جزءًا من هذه الأموال قد وُظِّف عبر أدوات التمويل الإسلامي، خاصة بعد التعديلات التي أدخلتها هيئة التنظيم والرقابة المصرفية التركية على قانون البنوك، مما أتاح لبنوك التنمية والاستثمار تقديم منتجات التمويل الإسلامي من خلال نوافذ مصرفية مخصصة. ومع ذلك، لا تتوفر بيانات دقيقة لتحديد نسبة هذا التمويل من إجمالي التوظيف، باستثناء بعض التصريحات الصحفية الصادرة عن المسؤولين والمديرين.

كما أشار المدير العام لبنك Türk Eximbank، وهو المؤسسة الرسمية لدعم الصادرات في تركيا، إلى أن البنك يواصل اتخاذ خطوات مهمة في مجال الصيرفة الإسلامية، مستهدفًا رفع حصة المنتجات المتوافقة مع مبادئ الصيرفة الإسلامية إلى 10% من إجمالي دعم البنك. وفي هذا الإطار، بلغ حجم التمويل المقدم للمصدرين وفقًا لمعايير الصيرفة الإسلامية، من رأس مال تشغيلي وتمويل استثماري طويل الأجل، نحو مليار دولار خلال عامي 2023 و2024.

Serap Doğan, "Türk Eximbank'tan ihracatçılar için faizsiz çözümler", *Anadolu Ajansı*, 29 Kasım 2024, erişim 3 Ocak 2025.

[21] Türkiye Katılım Bankaları Birliği, Katılım Bankacılığı Sektör Raporu (2023) (İstanbul: Türkiye Katılım Bankaları Birliği, 2024), 15.

3. مفهوم القطاع الأولي ودور المصارف الإسلامية التركية في تمويله

قبل التطرق إلى تأثير المصارف الإسلامية التركية على الاقتصاد، من المناسب تقديم نظرة عامة على المؤشرات الاقتصادية الأساسية لتركيا،[22] بما يسهم في فهم السياق العام الذي تعمل ضمنه هذه المصارف. وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لتركيا في عام 2023، ما مقداره 1.13تريليون دولار أمريكي. وبحسب مبدأ تعادل القوة الشرائية، احتلت تركيا المرتبة الحادية عشرة عالميًا من حيث الناتج المحلي الإجمالي. كما سجل الاقتصاد التركي متوسط معدل نمو سنوي بلغ 5.4% خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2023، بينما وصل نصيب الفرد من الدخل القومي 13110 دولارًا.حيث تعكس هذه المؤشرات مكانة تركيا كاقتصاد نامٍ يتمتع بفرص كبيرة للنمو والتطور.

ففي عام 2023، بلغت قيمة الصادرات السلع التركية ما يقارب 255.7 مليار دولار، في حين بلغت قيمة الواردات 361.7 مليار دولار.

أما من حيث الأنشطة الاقتصادية التي تشكل هيكل الصادرات التركية، فقد استحوذت الصناعات التحويلية على الحصة الأكبر بنسبة 94.2% من إجمالي الصادرات خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر 2023. في المقابل، بلغ نصيب قطاع الزراعة والغابات ومصايد الأسماك حوالي 3.8%، بينما ساهم قطاع التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 1.5% فقط. تعكس هذه الأرقام هيمنة القطاعات الصناعية على التجارة الخارجية، إلا أن القطاع الأولي، وخاصة الزراعة ومصايد الأسماك، لا يزال يحتفظ بدور مهم، خصوصاً في تعزيز الأمن الغذائي.

ووفقاً لإحصاءات الربع الثاني من عام 2024، بلغ عدد العاملين في تركيا 32 مليونًا و661 ألف شخص، في حين بلغ عدد العاطلين عن العمل 3 ملايين و156 ألف شخص، ما يشير إلى معدل بطالة بنسبته 8.8%. وتقدّر نسبة 20.5% من العاملين في القطاع الصناعي، بينما يعمل 14.7% منهم في القطاع الزراعي، و58.1% في القطاع الخدمي.[23] يوضح الشكل (5) أدناه نسب توزيع العاملين على القطاعات الاقتصادية الثلاثة (الصناعي، الزراعي، الخدمي) كما ورد في بيانات الإحصاء التركي.

شكل رقم 5. توزيع العاملين على القطاعات الاقتصادية في تركيا

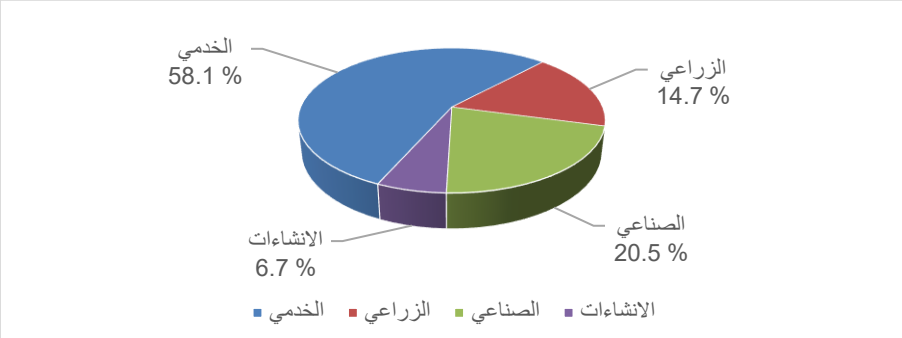

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات معهد الإحصاء التركي (2023).

3. 1. مفهوم القطاع الأولي وأهميته في الاقتصاد

يمثل القطاع الأولي جزءاً أساسياً من الاقتصاد، حيث يعتمد على استغلال الموارد الطبيعية مثل الزراعة، قطع الأشجار، وصيد الأسماك. و يختلف هذا القطاع عن القطاع الثانوي الذي يركز على التصنيع، والقطاع الثالث المعني بتقديم الخدمات، لضمان استيعاب الدور

[22] مكتب الاستثمار في رئاسة الجمهورية التركية، "لماذا تستثمر في تركيا؟"، تاريخ الاطلاع 13 مارس 2025.

[23] T.C. Cumhurbaşkanlığı Strateji ve Bütçe Başkanlığı, resmî web sitesi, erişim 5 Ocak 2025.

الحيوي الذي يلعبه القطاع الأولي، سيتم أولًا تسليط الضوء على وضع قطاع الزراعة على المستوى العالمي، ثم الانتقال إلى تحليل وضعه في تركيا، مع التركيز على مساهمته في الاقتصاد

شكل رقم 6. توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات

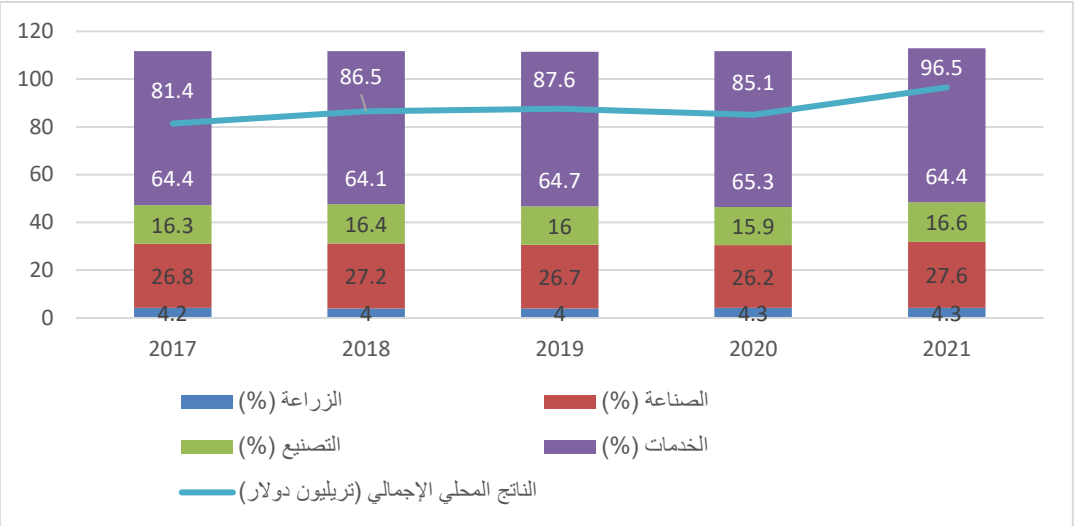

المصدر: تقرير قطاع الزراعة الصادر عن اتحاد بنوك تركيا لعام 2023، اعتمادا على البنك الدولي.

ورغم أن مساهمة القطاع الأولي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد استقرت خلال الفترة 2017–2021 ضمن نطاق 4.0%–4.3%، إلا أن دوره لا يزال جوهريًا، خاصة في تأمين الغذاء ودعم التنمية المستدامة. وتشير البيانات إلى أن قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الأكبر من الاقتصاد العالمي، إلا أن القطاع الأولي يحتفظ بأهمية كبيرة، خصوصًا في مجال التوظيف، حيث يمثل 48%من إجمالي العمالة في إفريقيا مقارنة بـ 5% فقط في أوروبا .وعلى الصعيد العالمي، شهدت نسبة التوظيف في القطاع الزراعي انخفاضًا ملحوظًا من 40% عام 2000 إلى 26.6% عام 2021، ما يعكس التحولات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي. [24]

وعلى الرغم من تراجع الأنشطة الزراعية في الدول المتقدمة، إلا أن أهميتها الاستراتيجية لا تزال بارزة، خاصة في ظل الأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد–19 والتوترات الروسية الأوكرانية، حيث أظهرت هذه الأزمات الحاجة الملحة لتعزيز الأمن الغذائي وتطوير السياسات الزراعية المستدامة. فقد أدت مشكلات سلاسل التوريد وارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة كبيرة في تكاليف الإنتاج الزراعي وأسعار المدخلات الأساسية، نتيجة عوامل متعددة تشمل التغيرات المناخية، تكاليف النقل، أسعار الأسمدة، والطاقة[25].

وفي هذا السياق، يُعتبر التمويل الزراعي أحد الأدوات الرئيسية لدعم هذا القطاع، حيث يهدف إلى توفير الموارد المالية اللازمة لتعزيز الإنتاجية الزراعية وتحسين مستوى معيشة المزارعين.[26]

3. 2. دور المصارف الإسلامية التركية في تمويل القطاع الأولي

يساهم القطاع الزراعي بشكل ملحوظ في التنمية الاقتصادية في تركيا، حيث يوفر فرص عمل لما يقارب 5 ملايين شخص، أي ما يعادل 14.7%من إجمالي العاملين.[27] ارتفع الناتج الزراعي من 25.1 مليار دولار في عام 2002 إلى 69.2 مليار دولار في عام 2022،

[24] تقرير قطاع الزراعة الصادر عن اتحاد بنوك تركيا لعام 2023، ص 9

[25] تقرير قطاع الزراعة الصادر عن اتحاد بنوك تركيا لعام 2023، ص 11، [فإن هذا العدد يشير فقط العاملين المسجلين في الضمان الاجتماعي.]

[26] مصطفى العرابي – نذير طوبيا، "دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي: تجربة السودان أنموذجا"، مجلة البشائر الاقتصادية 2/5 (2019)، 282.

[27] (TÜİK, 21 Aralık 2024).

محققاً زيادة بنسبة 175 %.[28] وعلى الرغم من انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تزال تفوق المتوسط العالمي 6.2% (في تركيا مقابل 4%عالمياً)، مما يجعل تركيا تحتل المرتبة الثامنة عالمياً من حيث الناتج الزراعي.[29]

وفي إطار سعيها إلى تعزيز هذا القطاع، تعمل الحكومة التركية على تقديم الدعم المالي، والقروض الميسرة للمزارعين[30] بهدف تحقيق الأمن الغذائي وزيادة عائدات العملة الصعبة.[31] ومع ذلك، فإن تحقيق إنتاج زراعي فعال ومستدام يتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والتمويل الزراعي،[32] لا سيما في ظل هيمنة المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة على القطاع.[33]

تشير بيانات هيئة التنظيم والرقابة المصرفية (BRSA) إلى أن القطاع الزراعي يحتل المرتبة السادسة في توزيع القروض المصرفية. وعلى الرغم أن مساهمته في الناتج المحلي تبلغ 7%، إلا أن نسبة القروض الزراعية لم تتجاوز 5.17%من إجمالي التمويل المصرفي، مما يعكس قصوراً في التمويل الموجه لهذا القطاع الحيوي، وهو ما يحد من إمكانات النمو المستدام وتطوير الإنتاج الزراعي كقاعدة أساسية للاقتصاد الوطني.

لضمان فهم أعمق لدور التمويل المصرفي في دعم القطاع الزراعي وتأثيره المباشر على نموه واستدامته، سيتم في الفقرات التالية تقديم تحليل تفصيلي للبيانات المالية المرتبطة بالتمويل المصرفي الموجه لهذا القطاع.

من خلال استعراض حصة الأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا، يمكننا تحديد موقع القطاع الزراعي مقارنةً بالقطاعات الأخرى. كما سيساعد تحليل حجم القروض المصرفية الممنوحة للزراعة والصيد في تقييم مدى ملاءمة التمويل المتاح لاحتياجات هذا القطاع الحيوي.

تعكس الأرقام والرسوم البيانية التالية تطور التمويل الزراعي في تركيا خلال الفترة 2014–2023، مما يسمح بفهم الاتجاهات الرئيسية ونسب التمويل التقليدي والإسلامي الموجه لهذا القطاع، مع التركيز على مدى استجابة النظام المصرفي التركي لاحتياجات المزارعين والمؤسسات الزراعية.

---

[28] (TOB, 5 Ocak 2025).

[29] تقرير قطاع الزراعة الصادر عن اتحاد بنوك تركيا لعام 2023، ص 12

[30] بسبب المشاكل المتعلقة بعدم كفاية استخدام القروض في القطاع الزراعي، تم في عام 2004 ولأول مرة البدء بتطبيق نظام القروض منخفضة الفائدة (المدعومة) لهذا القطاع بقرار من مجلس الوزراء

Fatma Tosun - Erdoğan Güneş، "Tarım İşletmelerinde Sübvansiyonlu Kredi Kullanımı: Ankara İli Örneği"، Tarım Ekonomisi Dergisi 23/2 282–281، (30 ديسمبر، 2017)..

وأشار وزير الزراعة والغابات التركي إلى أنهم يواصلون دعم المنتجين لتحقيق الاستدامة وزيادة الكفاءة في الإنتاج، وزيادة دخل المنتجين واستخدام الموارد بشكل فعال، حيث ذكر أنهم قاموا بدفع إجمالي قدره 803 مليار ليرة للمزارعين خلال الفترة من 2003 إلى 2022 بأسعار عام 2022. كما أشار إلى أنهم دعموا أكثر من 92 ألف مشروع، وقدموا 94 مليار ليرة هبة. [اعتمادا على تصريح الوزير الذي تم نشره في موقع وزارة الزراعة والغابات التركية]

[31] بلغت الصادرات الزراعية في عام 2023 إلى مستوى قياسي 35 مليار دولار. وقد شكلت الصادرات الزراعية 15.9% من إجمالي صادرات تركيا خلال العام الماضي. [اعتمادا على تقرير مجلس المصدّرين التركي.]

[32] Ali Alptekin، Katılım bankalarının tarım finansmanındaki yerinin analizi ve özel bir banka örneği (Antalya: Akdeniz Üniversitesi، Yüksek Lisans Tezi، 2021)، 60.

[33] تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي 60% من إجمالي المشاريع

شكل رقم 7. توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات (2023)

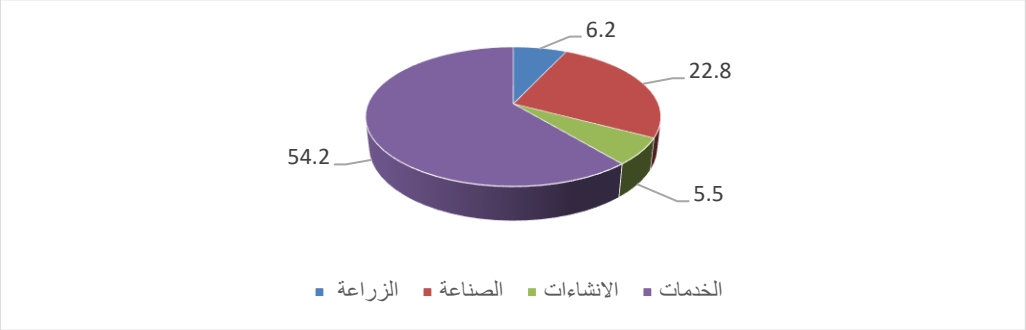

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات معهد الإحصاء التركي[34]

بناءً على هذه المعطيات، من المهم تحليل دور التمويل المصرفي في دعم الزراعة والصيد، وهو ما توضحه البيانات التالية حول حجم القروض المصرفية المقدمة لهذا القطاع.

جدول رقم 3. حجم التمويل المصرفي الموجه لقطاع الزراعة في تركيا(2014-2023)

الزراعة والصيد والغابات (ألف ليرة تركية)				
السنة	**البنوك الربوية**	**البنوك الاسلامية**	**البنوك الاستثمارية**	**اجمالي البنوك**
2014	43.936.042	861.180	1.068.105	45.865.327
2015	58.820.864	974.457	1.531.989	61.327.310
2016	70.525.186	730.883	1.582.855	72.838.924
2017	84.695.768	1.093.566	1.157.902	86.947.236
2018	97.184.674	1.517.679	1.992.686	100.695.039
2019	102.757.065	2.007.692	1.542.844	106.307.601
2020	122.764.045	3.679.052	1.945.580	128.388.677
2021	161.096.851	4.013.179	1.940.367	167.050.397
2022	321.038.621	9.969.623	3.865.999	334.874.243
2023	583.223.447	15.136.952	5.203.475	603.563.874

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى قسم "القروض" ضمن "البيانات الشهرية للقطاع المصرفي –العرض الأساسي"، المنشور على الموقع الرسمي لهيئة التنظيم والرقابة المصرفي التركية (BRSA)، للفترة 2014-2023.

نلاحظ من الجدول رقم (3) زيادة ملحوظة في حجم التمويل المقدم للقطاع الزراعي بين 2014 و2023. حيث ارتفع إجمالي قروض البنوك التقليدية من 43.9 مليار ليرة تركية إلى 583.2 مليار ليرة تركية،[35] مما يعكس نموًا بنسبة 1227%. وفيما يتعلق بالتمويل

[34] (TÜİK, 13 Aralık 2024).

[35] ارتفع إجمالي القروض من 21 مليار دولار إلى 25مليار دولار؛ تم تحويل المبالغ المذكورة في الجدول من الليرة التركية إلى الدولار الأمريكي وفقاً لسعر الصرف لكل عام.

الإسلامي، فقد شهد نموًا أسرع بنسبة 1658%، حيث ارتفع من 861 مليون ليرة تركية إلى 15 مليار ليرة تركية[36] خلال الفترة ذاتها. مما يشير إلى ازدياد اهتمام المصارف الإسلامية بتمويل الأنشطة الزراعية.

شكل رقم 7. الحصة السوقية للتمويل المصرفي في قطاع الزراعة في تركيا (2023)

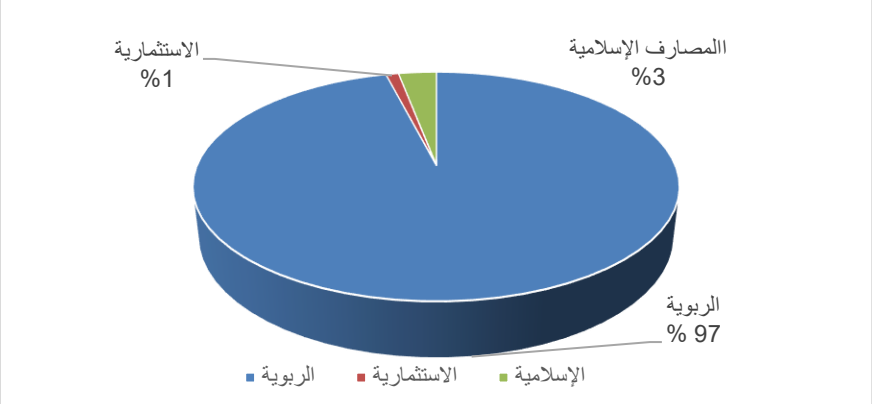

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات هيئة التنظيم والرقابة المصرفي التركية

يُظهر الرسم البياني رقم (8) أن 96.6%من إجمالي التمويل الموجه للقطاع الزراعي خلال عام 2023 كان مصدره البنوك التقليدية، في حين لم تتجاوز حصة المصارف الإسلامية 2.5%، بينما اقتصرت مساهمة بنوك الاستثمار والتنمية على 0.9% فقط .

ورغم هذا التوزيع، فإن حصة القروض الزراعية من إجمالي التسهيلات الائتمانية لكل فئة مصرفية تعكس تباينًا واضحًا في الأولويات التمويلية. فقد خصصت البنوك التقليدية[37] 5.86% من إجمالي قروضها لدعم الأنشطة الزراعية، في حين بلغت النسبة 1.67% لدى المصارف الإسلامية، مما يشير إلى ضعف دور التمويل الإسلامي في هذا القطاع الحيوي واقتصرت مساهمة بنوك الاستثمار والتنمية على 0.64%.[38]

وتعكس هذه الأرقام محدودية التمويل الموجه للقطاع الزراعي، على الرغم من دوره المحوري في تعزيز الأمن الغذائي، لاسيما في ظل توقعات الأمم المتحدة بارتفاع عدد سكان العالم إلى9.7 مليارات نسمة بحلول عام 2050. وهو ما يستدعي زيادة حجم الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع لمواكبة الطلب العالمي المتنامي على الغذاء وتعزيز الاستدامة الزراعية[39].

4. مفهوم القطاع الصناعي ودور المصارف الإسلامية التركية في تمويله

4. 1. مفهوم القطاع الصناعي وأهميته في الاقتصاد

يشكل القطاع الصناعي الركن الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يُنظر إليه على أنه القوة الدافعة للقطاعات الإنتاجية الأخرى. فالدول التي حققت تقدمًا اقتصاديًا ملموسًا اعتمدت بشكل أساسي على التصنيع بوصفه أداة رئيسية للنمو الاقتصادي وتعزيز

[36] ارتفع إجمالي القروض من 395 مليون دولار إلى 630 مليون دولار.

[37] يرجع ارتفاع هذه النسبة إلى دور كبير لبنك زراعات، أكبر بنك في تركيا والمملوك للدولة، حيث يُستخدم كأداة لتنفيذ حزم التحفيز الحكومي لدعم القطاع الزراعي.

[38] هيئة التنظيم والرقابة المصرفية التركية

[39] (UN, 2 Ocak 2025).

الاستقلالية الإنتاجية. وعليه، فإن أي تباطؤ أو تراجع في القطاع الصناعي سينعكس سلبًا على باقي القطاعات، مما يؤدي إلى خلل في الهيكل الاقتصادي العام.

وفي هذا السياق، عرّفت الأمم المتحدة الصناعة بأنها تحويل المواد الخام، العضوية أو غير العضوية، إلى منتجات جديدة بطرق ميكانيكية أو كيميائية، سواء في المصانع أو الورش أو المنازل.[40]

أهمية القطاع الصناعي:

تتمثل أهمية الصناعة في بناء اقتصاد قوي ومستقل، وتقليل الاعتماد على الخارج من خلال توفير احتياجات السوق المحلي وتعزيز الصادرات. كما تسهم الصناعة في خلق فرص عمل جديدة، مما يقلل من معدلات البطالة ويجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.[41]

أنواع الصناعات:

يمكن تصنيف الصناعات وفقًا لطبيعتها وأهدافها إلى عدة أنواع، أبرزها: التحويلية: تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية أو شبه مصنعة. التحليلية: استخراج مكونات محددة من المواد الخام، مثل الصناعات البتروكيماوية. الاستخراجية: استخراج الموارد الطبيعية كالتعدين. التجميعية: تجميع مكونات لإنتاج سلعة نهائية كصناعة السيارات. وتعتمد هذه الصناعات على المقومات الطبيعية (الموقع، المواد الخام، الطاقة) والمقومات البشرية (اليد العاملة، التسويق، النقل، التمويل، التكنولوجيا).[42]

4. 2. دور المصارف الإسلامية في تمويل القطاع الصناعي التركي

يُعدّ القطاع الصناعي من الركائز الأساسية للاقتصاد التركي، حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 نحو 22.8%، كما شكل 82% من إجمالي صادرات السلع بما يعادل 180 مليار دولار، فضلًا عن دوره في توفير 28.3%من إجمالي فرص العمل[43].

وقد شهدت تركيا بين عامي 2003 و2022 نموًا اقتصاديًا بمعدل 5.4%، بينما حقق قطاع الصناعات التحويلية نموًا بنسبة 6.1%، مما عزز من قدرة الاقتصاد التركي على تحقيق مستويات أعلى من الرفاهية الاقتصادية، متفوقًا على متوسط نمو الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى. كما ساهم الموقع الاستراتيجي لتركيا والتغيرات العالمية في سلاسل التوريد في تعزيز مكانتها كمركز صناعي رئيسي يربط بين الأسواق الأوروبية والآسيوية[44].

---

[40] (المرجع، 3 كانون الثاني 2025).

[41] محمد أحلام علي طه، أثر مؤسسات التمويل الإسلامية على التنمية الصناعية: دراسة تطبيقية على بنك التضامن الإسلامي للفترة من 2004 – 2016م (أم درمان: جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، رسالة ماجستير، 2017)، 91.

[42] مدحت جاسم السبعاوي، "تفعيل التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي والصناعي"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية 2/23 (2015)، 73.

[43] مستخلص من بيانات متنوعة صادرة عن معهد الإحصاء التركي.

[44] الخطة التنموية الثانية عشرة (2024-2028)، رئاسة الاستراتيجية والميزانية برئاسة الجمهورية التركية، ص 81.

ورغم هذا النمو، لا تزال المنتجات ذات التكنولوجيا العالية تمثل فقط 3.4% من إجمالي الإنتاج الصناعي، بينما تهيمن المنتجات ذات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة بنسبة تتجاوز 69%.[45] تؤكد هذه المعطيات ضرورة تبني سياسات صناعية شاملة تدعم الابتكار وتطوير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، بما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية لتركيا في الأسواق العالمية.[46]

وهنا يأتي دور المصارف الإسلامية، التي توفر حلولًا تمويلية تتماشى مع متطلبات النمو الصناعي، حيث تركز بشكل خاص على دعم الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية، ما يجعلها شريكًا رئيسيًا في التحول الصناعي الذي تسعى إليه تركيا ضمن خطتها التنموية الثانية عشرة (2024-2028)، والتي تهدف إلى رفع نسبة تمويل الصناعات التكنولوجية المتقدمة وتعزيز الإنتاج الصناعي القائم على القيمة المضافة العالية.[47]

ولتوضيح تأثير هذه السياسات، سنستعرض في الجدول رقم (4) التمويل الصناعي للفترة من 2014 إلى 2023، ثم يوضح الشكل البياني رقم (9) حصة البنوك في تمويل القطاع الصناعي لعام 2023.

جدول ر رقم 4. حجم التمويل المصرفي الموجه لقطاع الصناعة في تركيا (2014-2023)

القطاع الصناعي[48] (ألف ليرة تركية)				
السنة	**البنوك الربوية**	**البنوك الاسلامية**	**البنوك الاستثمارية**	**اجمالي البنوك**
2014	269.800.931	17.909.401	32.625.708	320.336.040
2015	318.468.378	19.731.948	42.195.973	380.396.299
2016	369.063.907	23.117.970	56.005.485	448.187.362
2017	435.307.954	32.688.682	71.442.835	539.439.471
2018	524.673.410	40.116.073	110.362.273	675.151.756
2019	585.800.410	49.033.275	119.253.371	754.087.056
2020	784.929.579	82.620.769	150.084.305	1.017.634.653
2021	1.124.893.202	117.908.684	242.632.228	1.485.434.114
2022	1.774.993.338	220.116.427	279.452.082	2.274.561.847
2023	2.510.318.298	341.267.177	473.851.559	3.325.437.034

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى قسم "القروض" ضمن "البيانات الشهرية للقطاع المصرفي –العرض الأساسي"، المنشور على الموقع الرسمي لهيئة التنظيم والرقابة المصرفي التركية(BRSA)، للفترة 2014–2023.

[45] معهد الإحصاء التركي

[46] Orhan Şanli - Ali Petek, "Makro Ekonomik Değişkenler Açısından Türkiye'de Sanayi Sektörünün Gelişimi ve İmalat Sanayinin Teknolojik Yapısı", Adnan Menderes Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi 5/3 (ديسمبر، 2018), 50–52.

[47] الخطة التنموية الثانية عشرة (2024-2028)، رئاسة الاستراتيجية والميزانية برئاسة الجمهورية التركية، ص 85.

[48] يشمل القطاع الصناعي الفروع التالية: التعدين واستغلال المحاجر، الصناعة التحويلية، إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء، وإمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها.

تشير البيانات الإحصائية إلى ارتفاع حجم التمويل المقدم من المصارف التركية للقطاع الصناعي من 320 مليار ليرة تركية عام 2014 إلى 3.325 تريليون ليرة تركية عام 2023.[49] وعلى مستوى المصارف الإسلامية التركية، ارتفع التمويل المقدم منها للقطاع الصناعي من 17.9مليار ليرة تركية إلى 341.2مليار ليرة تركية خلال نفس الفترة،[50] أي بمعدل نمو بلغ 1806%، مقارنةً بنمو نسبته 830% لدى المصارف التقليدية، وهو ما يعكس تفوق التمويل الإسلامي من حيث معدل النمو.

شكل رقم 9. الحصة السوقية للتمويل المصرفي في قطاع الصناعة في تركيا (2023)

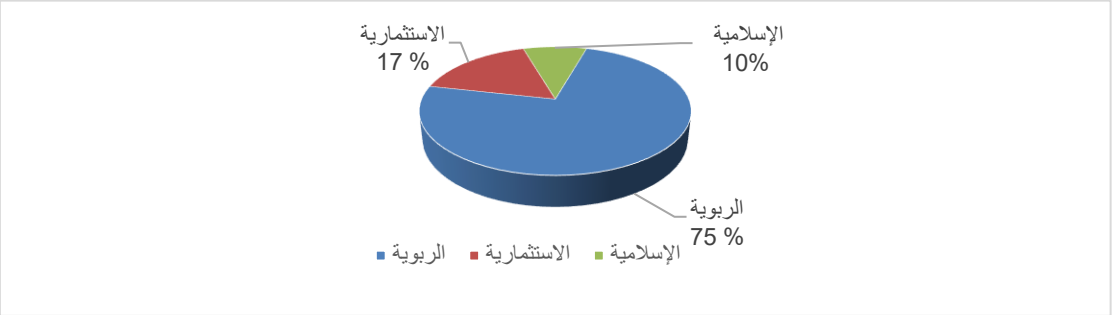

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات هيئة التنظيم والرقابة المصرفية التركية

يظهر الشكل البياني رقم (9) أن 75.5% من إجمالي التمويل الموجه للقطاع الصناعي خلال عام 2023 كان مصدره البنوك التقليدية (الربوية)، بينما استحوذت المصارف الإسلامية على 10.3%، وجاءت نسبة 14.2% من بنوك التنمية والاستثمار.

ورغم استمرار تفوق البنوك التقليدية من حيث إجمالي الحصة السوقية، إلا أن المصارف الإسلامية أظهرت اتجاهًا أقوى نحو دعم الأنشطة الإنتاجية، حيث خصصت 37.7% من إجمالي تمويلاتها للصناعة، مقارنةً بـ 25.2% فقط لدى البنوك التقليدية، التي لا تزال تركز بشكل أكبر على القطاعات الاستهلاكية والخدمية. أما بنوك الاستثمار والتنمية، فقد ركزت بشكل أكبر على القطاع الصناعي، حيث خصصت 58.5% من إجمالي قروضها لدعم الأنشطة الصناعية، مما يعكس دورها الاستراتيجي في تمويل المشاريع الإنتاجية الكبيرة والبنية التحتية الصناعية، نظرًا لطبيعة أنشطتها القائمة على التنمية طويلة الأجل.[51]

5. التعريف بالقطاع الخدمي ودور المصارف الإسلامية التركية في تمويله

1.5. مفهوم القطاع الخدمي وأهميته في الاقتصاد

يُعد القطاع الخدمي أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد إلى جانب الزراعة والصناعة، حيث لعب منذ منتصف القرن العشرين دورًا متزايدًا في الاقتصادات المتقدمة، قبل أن يمتد تأثيره إلى الاقتصادات النامية. ومع تسارع عمليات التحول الاقتصادي، اتجهت الدول المتقدمة

---

[49] وصل حجم التمويل المقدم من [المصارف/المؤسسات] إلى ما يقارب [146.8] مليار دولار أمريكي في عام 2014، بينما بلغ نحو [144.6]مليار دولار أمريكي في عام 2023، وذلك وفقًا لمتوسطات أسعار الصرف خلال تلك الفترات. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار تأثير التراجع في قيمة الليرة التركية، لا سيما بعد عام 2018، نتيجة الضغوط الاقتصادية الدولية، مما ينعكس على التقديرات المحسوبة بالقيمة الدولارية.

[50] وفقًا لمتوسطات أسعار الصرف خلال تلك الفترات، بلغ التمويل المقدم من المصارف الإسلامية للقطاع الصناعي ما يقارب 8.2 مليار دولار أمريكي في عام 2014، وارتفع إلى حوالي 14.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023.

[51] هيئة التنظيم والرقابة المصرفية التركية

وفقًا لمتوسطات أسعار الصرف خلال عام 2023، يعادل إجمالي القروض المصرفية في تركيا حوالي 504.3 مليار دولار أمريكي، منها 287.5مليار دولار أمريكي موجهة لدعم القطاع الصناعي، مما يوضح الأهمية المتزايدة لهذا القطاع في الاقتصاد التركي.

والنامية على حد سواء إلى تعزيز استثماراتها في هذا القطاع، بهدف زيادة حصتها في التجارة الخدمية ودعم التنمية الاقتصادية الشاملة. ويتميز هذا القطاع بأهميته المحورية في تعزيز مستويات الرفاهية والتنمية الاقتصادية[52]، حيث أضحى المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي متجاوزًا القطاعات الإنتاجية التقليدية من زراعة وصناعة. كما يُعتبر المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل، بفضل اتساع نطاق أنشطته التي تشمل مجالات حيوية مثل التعليم، الصحة، السياحة، النقل، والخدمات المالية، مما يجعله ركيزة أساسية للاستقرار والنمو الاقتصادي.

وتشير البيانات إلى أن مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بلغت حوالي 64% خلال الفترة 2017–2021، مما يعكس دوره الرئيسي في الاقتصاد. ورغم ثبات هذه النسبة، إلا أن القطاع أسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 81.4 إلى 96.5 تريليون دولار خلال نفس الفترة[53].

وكما هو الحال في القطاعات الاقتصادية الأخرى، فإن العولمة تؤثر بشكل مباشر على تشكيل ملامح القطاع الخدمي، مما يستدعي تعزيز كفاءته لمواكبة متطلبات الأسواق المحلية والدولية[54]. وفقًا لتصنيف منظمة التجارة العالمية (GATS)، ينقسم القطاع الخدمي إلى 12 فرعًا رئيسياً، منها: الخدمات المهنية، الاتصالات، التعليم، الصحة، السياحة، والنقل، ما يوفر إطارًا لتحليل مساهمته في الاقتصاد العالمي[55].

2.5. دور التمويل المصرفي الإسلامي في دعم القطاع الخدمي بتركيا

يُعتبر القطاع الخدمي محركًا رئيسيًا للاقتصاد التركي، حيث ساهم في عام 2023 بنسبة 54.2% من الناتج المحلي الإجمالي، ووفّر 57.6% من إجمالي فرص العمل (18.2 مليون وظيفة). كما حققت تركيا فائضًا في ميزان التجارة الخدمية بلغ 56.7 مليار دولار، مما ساهم في تقليص عجز الحساب الجاري ورفع حصتها في التجارة العالمية إلى1.35%[56].

وفي هذا السياق، يلعب القطاع المصرفي، بما في ذلك المصارف الإسلامية، دورًا محوريًا في تمويل هذا القطاع، فمن خلال توفير التمويل اللازم للمؤسسات العاملة في هذا القطاع، تساهم المصارف في توسيع نطاق الخدمات، تعزيز الاستثمار، وخلق فرص عمل جديدة، مما ينعكس إيجابًا على أداء الاقتصاد الكلي.

---

[52] وذلك لأنه يوفر البنية التحتية اللازمة لقطاعي الزراعة والصناعة، ويسهّل التجارة من خلال تقديم الخدمات المرتبطة بالمنتجات، مثل خدمات ما بعد البيع، مما يمنح الشركات قدرة تنافسية.

Arif Özsağır - Aliye Akın، "Hizmet Sektörü İçinde Hizmet Ticaretinin Yeri ve Karşılaştırmalı Bir Analizi"، Elektronik Sosyal Bilimler Dergisi 11/41 (2012)، 312.

[53] شكل رقم (6) توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات

[54] سفيان بوصالح – عبد الناصر بوثلجة، "دور قطاع الخدمات في التنمية المستدامة"، مجلة البديل الاقتصادي 4 ، 81.

[55] (WTO, 7 Ocak 2025).

[56] (Ticaret, 8 Ocak 2025).

ومستخلص من بيانات متنوعة صادرة عن معهد الإحصاء التركي. وبسبب اعتماد تركيا على الخارج في مجال الطاقة، وتأثرها الكبير بارتفاع التكاليف والأسعار في هذا القطاع، أظهرت بيانات البنك المركزي التركي أن العجز في التجارة الخارجية بلغ 86 مليار دولار في عام 2023، بينما حققت التجارة الخدمية فائضاً بقيمة 56 مليار دولار.

(TÜİK, 8 Ocak 2025).

جدول رقم 5. حجم التمويل المصرفي الموجه لقطاع الخدمات في تركيا (2014-2023)

القطاع الخدمي[57] (ألف ليرة تركية)				
السنة	**المصارف الربوية**	**المصارف الإسلامية**	**مصارف الاستثمار**	**اجمالي المصارف**
2014	356.238.502	19.238.818	20.345.320	395.822.640
2015	451.698.484	22.544.113	25.743.252	499.985.849
2016	552.801.520	23.833.624	36.539.822	613.174.966
2017	676.651.919	30.345.304	50.444.354	757.441.577
2018	721.813.722	34.579.845	70.529.034	826.922.601
2019	800.337.369	43.246.686	77.488.738	921.072.793
2020	1.086.878.971	68.356.566	93.262.805	1.248.498.342
2021	1.446.326.249	128.455.500	141.399.039	1.716.180.788
2022	2.213.171.915	216.509.834	170.413.317	2.600.095.066
2023	3.132.755.558	343.773.298	283.492.087	3.760.020.943

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى قسم "القروض" ضمن "البيانات الشهرية للقطاع المصرفي –العرض الأساسي"، المنشور على الموقع الرسمي لهيئة التنظيم والرقابة المصرفي التركية(BRSA)، للفترة 2014-2023.

تشير البيانات إلى ارتفاع ملحوظ في حجم تمويل المصارف التركية لقطاع الخدمي خلال الفترة الممتدة من 2014 و2023، حيث ارتفع إجمالي التمويل من 395.8 مليار ليرة إلى 3.8 تريليون ليرة. وفيما يتعلق بالمصارف الإسلامية، فقد شهدت نمواً لافتًا في التمويل الموجه لهذا القطاع، حيث ارتفع من 19.2 مليار ليرة تركية في 2014 إلى 343.7 مليار ليرة تركية في 2023.[58]

وقد تباينت نسب النمو بين مختلف الفئات المصرفية، حيث سجلت القروض المقدمة من البنوك التقليدية زيادة بنسبة 779%، بينما نمت قروض بنوك الاستثمار والتنمية بمعدل 1293%. أما التمويل الإسلامي، فقد حقق أعلى نسبة نمو بلغت 1687%، مما يعكس تصاعد دور المصارف الإسلامية في دعم هذا القطاع بشكل يفوق الأنماط التمويلية التقليدية الأخرى.

[57] يشمل هذا القطاع على: تجارة الجملة والتجزئة، خدمات صيانة السيارات، والمنتجات الشخصية والأسرية، الفنادق والمطاعم (السياحة)، النقل والتخزين والاتصالات، الوساطة المالية، الوساطة العقارية، التأجير والأنشطة الإدارية، الدفاع والإدارة العامة ومؤسسات الضمان الاجتماعي الإلزامي، التعليم، الصحة والخدمات الاجتماعية، خدمات أخرى.

[58] وفقًا لأسعار الصرف، بلغ التمويل الخدمي 180.9مليار دولار عام 2014 و200 مليار دولار عام 2023، فيما ارتفع تمويل المصارف الإسلامية من 8.8 إلى 18.3مليار دولار.

شكل رقم 10. الحصة السوقية للتمويل المصرفي في قطاع الخدمات في تركيا (2023)

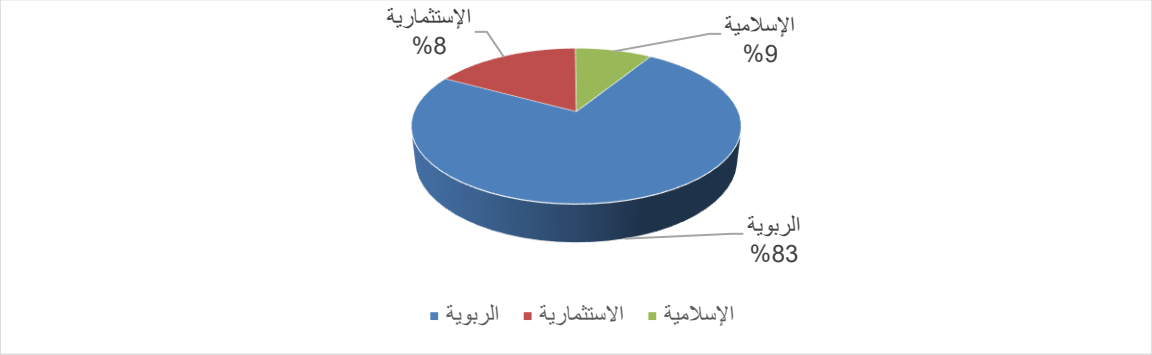

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات هيئة التنظيم والرقابة المصرفي التركية

في عام 2023، استحوذت البنوك التقليدية على الحصة الأكبر من تمويل القطاع الخدمي بنسبة 83%، تلتها المصارف الإسلامية بنسبة 9%، ثم بنوك الاستثمار والتنمية بنسبة 8%.

ورغم سيطرة البنوك التقليدية على الحصة السوقية، إلا أن المصارف الإسلامية أظهرت توجهًا استراتيجيًا ملحوظًا، حيث خصصت 38% من إجمالي قروضها لدعم الأنشطة الخدمية، مقارنةً بـ 31% لدى البنوك التقليدية، مما يعكس مرونتها في تلبية احتياجات هذا القطاع من خلال منتجات مبتكرة وموافقة للشريعة الإسلامية. وفي المقابل، خصصت بنوك الاستثمار والتنمية نسبة 35.01% من تمويلاتها للخدمات، مما يعكس دورها في دعم البنية التحتية الاقتصادية، وإن كان تأثيرها أقل ديناميكية من المصارف الإسلامية.[59]

3.5. قطاع الإنشاءات والإسكان كجزء من القطاع الخدمي

يُعد قطاع الإنشاءات والإسكان جزءًا مهمًا من القطاع الخدمي، وإلى جانب القطاعات الخدمية التي تمت مناقشتها سابقًا، يبرز كأحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في تركيا. ويُعتبر هذا القطاع جسرًا بين القطاع الصناعي والخدمي، إذ يجمع بين الإنتاج المادي والتطوير العقاري، مما يجعله مجالًا رئيسيًا لجذب الاستثمارات وتعزيز التنمية الاقتصادية.

كما يساهم قطاع الإنشاءات بحوالي 6%من الناتج المحلي الإجمالي التركي بشكل مباشر، إلا أن تأثيره غير المباشر، من خلال ارتباطه بقطاعات أخرى مثل النقل، والطاقة، يرفع مساهمته إلى 30%.

[60]كما يُعد هذا القطاع مصدراً مهماً لتوفير فرص العمل، حيث يعمل فيه أكثر من 2 مليون شخص بشكل مباشر، بينما يصل العدد إلى 6 ملايين وظيفة عند احتساب الأنشطة المرتبطة به.[61]

ورغم التحديات التي شهدها هذا القطاع، مثل الأزمات الاقتصادية العالمية وجائحة كورونا، فقد اعتمدت الحكومة التركية مجموعة من السياسات التحفيزية، تضمنت تخفيض ضريبة القيمة المضافة على مبيعات الشقق، تقديم إعفاءات ضريبية للأجانب، وخفض أسعار الفائدة على القروض العقارية، مما ساعد في تحفيز النشاط العقاري ودعم النمو في هذا المجال. [62]

[59] معهد الإحصاء التركي

[60] Can İnak، İnşaat sektörünün ekonomik büyüme üzerindeki etkileri: Türkiye üzerine ampirik inceleme (Aydın: Aydın Adnan Menderes Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü، Yüksek Lisans Tezi، 2019)، 60–61.

[61] (AA, 9 Ocak 2025).

[62] İnak، İnşaat sektörünün ekonomik büyüme üzerindeki etkileri: Türkiye üzerine ampirik inceleme، 59.

جدول رقم 6. حجم التمويل المصرفي لقطاع الإنشاءات والإسكان في تركيا (2014–2023)

قطاع الإنشاءات والإسكان (ألف ليرة تركية)				
السنة	البنوك الربوية	البنوك الاسلامية	البنوك الاستثمارية	اجمالي البنوك
2014	72.642.038	10.827.617	1.942.461	85.412.116
2015	97.302.011	12.419.492	2.223.067	111.944.570
2016	124.607.794	13.281.226	2.863.261	140.752.281
2017	160.652.248	16.860.906	3.700.769	181.213.923
2018	196.221.660	19.960.383	4.007.810	220.189.853
2019	193.580.377	22.904.096	4.991.987	221.476.460
2020	233.963.994	32.471.115	7.306.511	273.741.620
2021	348.817.841	46.247.783	10.878.993	405.944.617
2022	469.043.930	68.806.084	9.929.920	547.779.934
2023	652.725.696	95.972.633	17.408.768	766.107.097

المصدر: تم الاستناد في البحث إلى قسم "القروض" ضمن "البيانات الشهرية للقطاع المصرفي –العرض الأساسي"، المنشور على الموقع الرسمي لهيئة التنظيم والرقابة المصرفي التركية(BRSA)، للفترة 2014–2023.

لقد شهد قطاع الإنشاءات والإسكان في تركيا توسعًا ملحوظًا في التمويل المصرفي بين عامي 2014 و2023، حيث ارتفع من 85.4 مليار ليرة إلى 766.1 مليار ليرة. وحققت جميع أنواع البنوك نموًا كبيرًا، إذ زاد تمويل البنوك التقليدية من 72.6 مليار ليرة إلى 652.7 مليار ليرة، بينما ارتفع تمويل المصارف الإسلامية من 10.8 مليار ليرة إلى 95.9 مليار ليرة، وسجلت البنوك الاستثمارية نموًا من 1.9 مليار ليرة إلى 17.4مليار ليرة.[63] وبلغ متوسط النمو في القطاع 795%، مما يؤكد دور التمويل المصرفي في دعم الإنشاءات واستدامته.

في عام 2023، شكلت القروض الموجهة لقطاع الإنشاءات 6.56% من إجمالي التمويل المصرفي في تركيا. وبالنظر إلى تصنيف البنوك، فقد خصصت البنوك التقليدية 6.56% من إجمالي تمويلها لهذا القطاع، بينما قدمت المصارف الإسلامية نسبة أعلى بلغت 10.60%، مما يعكس اهتمامها المتزايد بتمويل المشاريع العقارية وفق مبادئ التمويل الإسلامي. أما بنوك الاستثمار والتنمية، فقد خصصت 2.15% فقط من إجمالي قروضها لقطاع الإنشاءات، مما يشير إلى دورها المحدود في هذا المجال مقارنةً بالفئات المصرفية الأخرى.

خاتمة

أظهرت هذه الدراسة أن المصارف الإسلامية التركية قد شهدت تطورًا ملحوظًا في دورها بتمويل القطاعات الاقتصادية بين عامي 2014 و2023، مما أسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في تركيا. وقد عكس هذا التطور زيادة ملحوظة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية، حيث ارتفعت من 5.32% في عام 2014 إلى 8.47% في عام 2023، مما يعكس نموًا تدريجيًا ومستمرًا خلال هذه الفترة. يعكس هذا النمو تأثير السياسات الحكومية الداعمة وزيادة الإقبال على المنتجات المالية الإسلامية، إلا أن الحصة السوقية للمصارف الإسلامية لا تزال محدودة مقارنةً بالمصارف التقليدية، مما يشير إلى وجود فرص كبيرة للتوسع والتطور في المستقبل.

[63] وفقًا لأسعار الصرف، بلغ التمويل المقدم 40.5مليار دولار عام 2014و 40.8مليار دولار عام 2023، فيما ارتفع تمويل المصارف الإسلامية من 5.1إلى 5.1مليار دولار خلال نفس الفترة.

كما أبانت الدراسة أن توزيع التمويل في المصارف الإسلامية التركية يتسم بتركيز ملحوظ على القطاع الخدمي بنسبة 37.96% والقطاع الصناعي بنسبة 37.68%، مما يعكس مساهمة هذه المصارف في دعم القطاعات الإنتاجية والخدمية ذات التأثير المباشر على النمو الاقتصادي. كما أظهرت النتائج أن قطاع الإنشاءات حصل على 10.60% من التمويل، بينما كان نصيب القطاع الزراعي محدودًا عند 1.67% فقط، مما يعكس ضعف التركيز على هذا القطاع رغم أهميته الاستراتيجية. أما بقية القطاعات، فقد حصلت على 13.76% من التمويل، مما يعكس مرونة نسبية في تلبية احتياجات هذه القطاعات.

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبرازها للتوزيع القطاعي للتمويل الذي غالبًا ما يُغفل في التحليلات التقليدية التي تركز على التمويل القائم على منتجات المداينة، وخاصة عقود المرابحة للآمر بالشراء والإجارة المنتهية بالتمليك .رغم الانتقادات الموجهة لهذه العقود بسبب وزنها النسبي الكبير في النشاطات التمويلية للمصارف الإسلامية، إلا أن نتائج هذه الدراسة أظهرت أن هذه المصارف تُوجه تمويلاتها نحو قطاعات اقتصادية حيوية ومؤثرة في التنمية الاقتصادية. لذلك، يمكن اعتبار هذا التوزيع القطاعي مؤشرًا إيجابيًا على مساهمة المصارف الإسلامية في دعم الاقتصاد التركي بطرق متنوعة.

ورغم هذا النمو الملحوظ، فإن تباين نسب التمويل يعكس وجود فرص كبيرة لتحسين توزيع الموارد المالية، وخاصة في القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية كقطاع الزراعة. وعليه، فإن تعزيز الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية يتطلب تنويع المنتجات المالية بما يتناسب مع احتياجات القطاعات المختلفة، وتبني استراتيجيات تمويلية مبتكرة تُسهم في زيادة الحصة السوقية للمصارف الإسلامية وتحسين تنافسيتها في القطاع المصرفي.

بناءً على هذه النتائج، يتضح أن المصارف الإسلامية التركية تمتلك إمكانيات كبيرة لتعزيز دورها في الاقتصاد التركي، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب تبني استراتيجيات مبتكرة وتطوير منتجات مالية جديدة تتوافق مع احتياجات السوق وتساهم في زيادة الحصة السوقية لهذه المصارف، مما يعزز من دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

Author Contribution / Yazar Katkısı: Research design / Çalışmanın tasarlanması: İA (%70), AR (%30); Literature review / Literatür taraması: İA (%70), AR (%30)**;** Data collection / Veri toplama: İA (%70), AR (%30); Data analysis / Veri analizi: İA (%70), AR (%30); Writing the article / Makalenin yazımı: İA (%70), AR (%30); Revision the article / Makale revizyonu: İA (%70), AR (%30),

Funding / Finansman: This research received no external funding. / Bu araştırma herhangi bir dış fon almamıştır.

Conflicts of Interest / Çıkar Çatışması: The authors declare no conflict of interest. / Yazarlar, herhangi bir çıkar çatışması olmadığını beyan eder.

Sustainable Development Goals (SDG) / Sürdürülebilir Kalkınma Amaçları (SDG):
8 Decent Work and Economic Growth / İnsana Yakışır İş ve Ekonomik Büyüme

المراجع والمصادر باللغة العربية

الاتحاد التركي للبنوك التشاركية، واقع الصناعة المالية التشاركية في تركيا. إسطنبول: دار يونيفست، 2024. https://en.tkbb.org.tr/upload/1731418354_b8878ebb27c3215bb676.pdf

أحلام علي طه, محمد. أثر مؤسسات التمويل الإسلامية على التنمية الصناعية: دراسة تطبيقية على بنك التضامن الإسلامي للفترة من 2004 – 2016م. أم درمان: جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية, رسالة ماجستير, 2017.

الأمم المتحدة. ‘‘قضايا عالمية: السكان’’. تاريخ الاطلاع 2 كانون الثاني 2025 . https://www.un.org/ar/global-issues/population

أبوصالح, سفيان – بوثلجة, عبد الناصر. "دور قطاع الخدمات في التنمية المستدامة". مجلة البديل الاقتصادي، 4، 81–93 (2015).

الرفيعي, افتخار محمد، وآخرون. "المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية 31 (2012), 41–76.

السبعاوي, مدحت جاسم. "تفعيل التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي والصناعي". مجلة الدراسات المالية والمصرفية 2/23.(2015)

السبهاني, عبد الجبار. الوجيز في التمويل والاستثمار وضعياً وإسلامياً. إربد: مطبعة حلاوة, ط٢., 1436.

السبهاني, عبد الجبار. الوجيز في المصارف الإسلامية. إربد: مطبعة حلاوة, 1 الطبعة, 2014.

“السكان: تعريف ومفاهيم أساسية’’. تاريخ الاطلاع 3 كانون الثاني 2025. https://almerja.com/reading.php?idm=118608

العرابي, مصطفى – طروبيا, نذير. "دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي: تجربة السودان أنموذجا". مجلة البشائر الاقتصادية 2/5 (2019), 279–300.

مكتب الاستثمار في رئاسة الجمهورية التركية. ‘‘لماذا تستثمر في تركيا؟’’. تاريخ الاطلاع 13 مارس 2025. https://www.invest.gov.tr/tr/library/publications/lists/investpublications/why-invest-in-turkiye-ar.pdf

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص. ‘‘عن المؤسسة. تاريخ الاطلاع، ١١ نوفمبر ٢٠٢٤.-https://icd-ps.org/ar/about-icd

الهيتي, عبد الرزاق رحيم. المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع, ط1., 1997.

قبلان, حسين علي. دور المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمار: دراسة حالة: الجمهورية العربية السورية. دمشق: جامعة دمشق, رسالة ماجستير, 2008.

Kaynakça

Ahlâm Ali Taha, Muhammed. Eşer *Mu'essesâtü't-temvîli'l-İslâmîyah ʿalâ't-tenmiyeti'ṣ-ṣınâʿiyye*: *Dirâse tatbîḳiyye ʿalâ Banki't-Taḍâmuni'l-İslâmî li'l-fetre mine 2004–2016*. Ümmü Dürmân: Câmiʿatü'l-Ḳur'âni'l-Kerîm ve'l-ʿUlûmi'l-İslâmiyye, Yüksek Lisans Tezi, 2017.

Alanlı, Ahmet. *Bir Kamu Politika Analizi: Türk Katılım Bankacılığı Sisteminin Oluşturulması ve Geliştirilmesi*. Isparta: SDÜ Sosyal Bilimler Enstitüsü, Doktora Tezi, 2021.

Alptekin, Ali. *Katılım Bankalarının Tarım Finansmanındaki Yerinin Analizi ve Özel Bir Banka Örneği*. Antalya: Akdeniz Üniversitesi, Yüksek Lisans Tezi, 2021.

Aslanhan, Uğur. "İnşaatın etkilediği 250 sektörün istihdamı 6 milyonu geçiyor". *Anadolu Ajansı*. Erişim 9 Ocak 2025. https://www.aa.com.tr/tr/ekonomi/insaatin-etkiledigi-250-sektorun-istihdami-6-milyonu-geciyor/2589163

Bûsâlih, Sufyân –BûŞalca, ʿAbdü'n-Nâṣır. "Devru ḳıṭâʿi'l-ḫademâti fi't-tenmiyeti'l-müstedâme," *Mecelletü'l-Bedîli'l-İḳtiṣâdî* 4 (2015), 81-93.

Doğan, Serap. "Türk Eximbank'tan ihracatçılar için faizsiz çözümler". Anadolu Ajansı. 29 Kasım 2024. Erişim 3 Ocak 2025. https://www.aa.com.tr/tr/ekonomi/turk-eximbanktan-ihracatcilar-icin-faizsiz-cozumler/3408113.

Hazıroğlu, Temel. "Türkiye'de Katılım Bankacılığı Fikrinin Doğuşu ve Kavramsal Önemi". *İslam Ekonomisi ve Finansı Dergisi* 2/1 (2016), 119–132.

Heytî, ʿAbdü'r-Rezzâḳ Raḥîm. *el-Maṣârifü'l-İslâmiyye beyne'n-naẓariyye ve't-taṭbîḳ*. Ürdün: Dârü 'Ūsâme li'n-Neşri ve't-Tevzîʿ, 1. Basım, 1997.

İnak, Can. *İnşaat Sektörünün Ekonomik Büyüme Üzerindeki Etkileri: Türkiye Üzerine Ampirik İnceleme*. Aydın: Aydın Adnan Menderes Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, Yüksek Lisans Tezi, 2019.

Kablân, Hüseyn Alî. *Devru'l-maṣârifi'l-İslâmiyye fî temvîli'l-istiṣmâr: dirâse ḥâle: el-Cumhûriyyetü'l-ʿArabiyyetü's-Sûriyye*. Dımaşk: Câmiʿatü Dımaşk, Yüksek Lisans Tezi, 2008.

Özcan, M.E. - Hazıroğlu, Temel. "Bankacılıkta Yeni Bir Boyut: Katılım Bankacılığı". *Bereket Dergisi* 3/9 (2000).

Özsağır, Arif - Akın, Aliye. "Hizmet Sektörü İçinde Hizmet Ticaretinin Yeri ve Karşılaştırmalı Bir Analizi". *Elektronik Sosyal Bilimler Dergisi* 11/41 (2012), 311–331.

Rafiʿî, İftiḫâr Muhammed ve diğerleri. "el-Maṣârifü'l-İslâmiyye ve devruhâ fî ʿamaliyeti't-tenmiyeti'l-iḳtiṣâdiyye," *Mecelletü Külliyyeti Bağdât li'l-ʿUlûmi'l-İḳtiṣâdiyye* 31 (2012), 41–76.

Resmî Gazete. "Katılım Bankacılığı İlke ve Standartlarına Uyuma İlişkin Tebliğ". 14 Eylül 2019. Erişim 10 Aralık 2024 https://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2019/09/20190914-4.htm

Şanli, Orhan - Petek, Ali. "Makro Ekonomik Değişkenler Açısından Türkiye'de Sanayi Sektörünün Gelişimi ve İmalat Sanayinin Teknolojik Yapısı". *Adnan Menderes Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi* 5/3 203–185 ,(2018 31). https://doi.org/10.30803/adusobed.437391

Sebhânî, ʿAbdü'l-Cebbâr. *el-Vecîz fi'l-maṣârifi'l-İslâmiyye*. İrbid: Maṭbaʿat Ḥalâve, 1. Basım, 2014.

Sebhânî, ʿAbdü'l-Cebbâr. *el-Vecîz fi't-temvîli ve'l-istiṣmâr vaż'iyyen ve İslâmiyyen*. İrbid: Maṭbaʿat Ḥalâve, 2. Basım., 1436.

Sebʿâvî, Medḥat Câsim. "Tefʿîlü't-temvîli'l-İslâmî li'l-ḳıṭâʿi'z-zirâʿî ve'ṣ-ṣınâʿî," *Mecelletü'd-Dirâsâti'l-Mâliyye ve'l-Maṣrifiyye* 23/2 (2015).

Doğan, Serap. "Türk Eximbank'tan İhracatçılar İçin Faizsiz Çözümler". *Anadolu Ajansı*. 29 Kasım 2024. Erişim 3 Ocak 2025. https://www.aa.com.tr/tr/ekonomi/turk-eximbanktan-ihracatcilar-icin-faizsiz-cozumler/3408113.

T.C. Cumhurbaşkanlığı Strateji ve Bütçe Başkanlığı. Onuncu Kalkınma Planı (2014-2018). Ankara: Strateji ve Bütçe Başkanlığı, 2013.

T.C. Cumhurbaşkanlığı Strateji ve Bütçe Başkanlığı. Resmî web sitesi. Erişim 5 Ocak 2025. https://www.sbb.gov.tr

Ticaret, T.C. Ticaret Bakanlığı. "Hizmet Ticareti İstatistikleri". Erişim 8 Ocak 2025. https://ticaret.gov.tr/hizmet-ticareti/hizmet-ticaret-istatistikleri

TKBB, Türkiye Katılım Bankaları Birliği. "Tarihçe". Erişim 13 Kasım 2024. https://tkbb.org.tr/kurumsal/hakkimizda/tarihce

Tosun, Fatma - Güneş, Erdoğan. "Tarım İşletmelerinde Sübvansiyonlu Kredi Kullanımı: Ankara İli Örneği". *Tarım Ekonomisi Dergisi* 23/2 (2017): 281–288. https://doi.org/10.24181/tarekoder.369508

TÜİK, Türkiye İstatistik Kurumu. "İşgücü İstatistikleri II. Çeyrek: Nisan–Haziran, 2024". Erişim 5 Ocak 2025. https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Isgucu-Istatistikleri-II.-Ceyrek:-Nisan-Haziran‹-2024-53518

TÜİK, Türkiye İstatistik Kurumu. "İşgücü İstatistikleri, 2022". Erişim 21 Aralık 2024. https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Isgucu-Istatistikleri-2022-49390

TÜİK, Türkiye İstatistik Kurumu. "Çeşitli İstatistik Verileri". Erişim 8 Ocak 2025. https://data.tuik.gov.tr

TOB, T.C. Tarım ve Orman Bakanlığı. "GSYH ile Tarım, Orman ve Balıkçılık Sektörlerinin Payı". Erişim 5 Ocak 2025. https://www.tarimorman.gov.tr/SGB/Belgeler/Veriler/GSYH.pdf

Türkiye Katılım Bankaları Birliği. Katılım Bankacılığı Sektör Raporu (2023). İstanbul: Türkiye Katılım Bankaları Birliği, 2024.

Urâbî, Mustafâ – Ṭarûbiyâ, Nedîr. "Devru'l-bunûki'l-İslâmiyye fî temvîli'l-ḳıṭâ'i'z-zirâ'î: tecribetü's-Sûdân unmûẕacen," *Mecelletü'l-Beşâ'iri'l-İḳtiṣâdiyye* 5/2 (2019), 279–300.

Yalçınkaya, Dursun. *Katılım Bankacılığı Sektöründe Kamu Katılım Bankalarının Rolü ve Önemi: Türkiye Örneği*. Aydın: Aydın Adnan Menderes Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, Yüksek Lisans Tezi, 2022.

WTO, Dünya Ticaret Örgütü. "Service Sectors". Erişim 7 Ocak 2025. https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/serv_sectors_e.htm

cilt / volume: 55 • sayı / issue: 1 • yaz / summer 2025
e-ISSN: 2149-0015

Research Article

The Role of Turkish Islamic Banks in Financing Economic Sectors

İzzettin ASLAN[1] **Adnan RABABAH**[2]

[1] Doktora Öğrencisi, Yermük Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi, İslam İktisadı ve İslami Bankacılık Anabilim Dalı, İrbid, Ürdün
PhD Candidate, Yarmouk University, Faculty of Sharia, Department of İslamic Economics and Banking, Irbid, Jordan
ORCID: https://orcid.org/0000-0002-1129-8768 | ROD ID: https://ror.org/004mbaj56 | izzettinnaslan@gmail.com
Corresponding Author/Sorumlu Yazar

[2] Prof. Dr., Yermük Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi, İslam İktisadı ve İslami Bankacılık Anabilim Dalı, İrbid, Ürdün
Professor, Yarmouk University, Faculty of Sharia, Department of İslamic Economics and Banking, Irbid, Jordan
ORCID: https://orcid.org/0000-0002-9082-1878 | ROD ID: https://ror.org/004mbaj56 | adnanr@yu.edu.jo

EXTENDED ABSTRACT

Introduction: This study explores the role of Turkish Islamic banks in financing key economic sectors -namely agriculture, industry, and services- by analyzing the distribution of funds. While prior literature focuses mainly on the dominance of murābaḥah contracts, less attention has been paid to how Islamic banks contribute to real economic activities. Critics often equate Islamic banks with conventional banks due to their debt-based operations. However, this study argues that Islamic banks, through sector-based fund allocation and Sharia-compliant monitoring, actively support the real economy. By analyzing data from 2014 to 2023, the study assesses whether Islamic banks fulfill their foundational mission.

Method: This research uses data from 2014 to 2023 to evaluate Islamic banks' financing trends in Turkey. The sectoral focus is limited to agriculture, industry, and services. Primary data sources include annual financial reports of Islamic banks and official statistics from the Banking Regulation and Supervision Agency (BRSA). Both horizontal and vertical analyses are applied to understand the distribution and growth patterns. A comparative framework is also adopted to contrast Islamic banks with conventional deposit banks and development banks, offering insights into sectoral financing behavior.

Findings: In 2023, Islamic banks allocated 37.96% of their financing to the service sector and 37.68% to industry. The service sector includes tourism, trade, education, healthcare, and public administration. The agricultural sector received only 1.67%, highlighting limited engagement despite its strategic importance. Over the ten-year period, absolute fund volumes increased across all sectors. Notably, Islamic banks outperformed conventional banks in the share of funds directed to industry 37.7% versus 25.2%. In construction, Islamic banks allocated 10.6%, exceeding the 6.56% share by conventional banks. These figures reflect Islamic banks' commitment to financing real economic sectors.

Discussion: The study disputes the claim that Islamic banks merely mimic conventional banks by using debt-like instruments such as murābaḥah. While murābaḥah is dominant, it is used within a Sharia framework that requires linkage to tangible economic activity. This distinguishes Islamic banks from interest-based financial institutions. The sectoral distribution demonstrates a strategic inclination toward supporting real production and services. The low funding to agriculture is explained by both structural risks and borrower profiles in that sector. Despite being smaller in market share, Islamic banks show purposeful alignment with their foundational vision.

Conclusion: Islamic banks in Turkey actively contribute to the real economy, both through the volume and nature of their sectoral financing. Rather than being judged solely by the form of contracts used, such as murābaḥah, their impact must be evaluated based on how these contracts are implemented and what sectors they support. This study offers a more nuanced perspective by examining substance over form and shows that Islamic banking, though smaller in scale, plays a vital role in economic development.

Recommendation: To improve alignment with their mission, Islamic banks should expand financing to sectors like agriculture by adopting innovative and risk-sharing instruments. Regulatory support for tailored Islamic financial products could help address structural barriers. Furthermore,

academic and practical evaluations should integrate both the contractual form and the socio-economic impact of Islamic financial practices. This combined approach allows for a more balanced and comprehensive assessment of Islamic banking performance.

Keywords: Islamic Law, Islamic Banking, Participation Banks in Türkiye, Economic Development, Financing of Economic Sectors.